

« نصوص عمريّة في الثقافة العامّة »

جمع وتصنيف محمد المنتصر الكنتاني

أستاذ الحديث «

بقلم

محمد ناصر الدين الألباني

نشرت في مجلة التمدن الإسلامي ، المجلد (٣٣ و ٣٤)

مطبعة الترقّي بدمشق

بسم الله الرحمن الرحيم

إنا الحمد لله ، نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ، وسيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله .

أما بعد فهذه بحوث حديثة علمية ، في نقد كتاب وضعه بعض أساتذة الجامعة السورية لطلاب كلية الشريعة ، أرجو أن يجدوا فيها نموذجاً صالحاً للنقد العلمي النزيه ، القائم على البحث والتزام القواعد العلمية الصحيحة ، عسى أن يزيدهم ذلك عناية بدراسة الحديث الشريف ، دراسة علمية ، وبذلك يحيون ما كاد يندرس من هذا العلم العظيم ، بسبب اقتصار المدرسين والأساتذة على تدريسه دراسة نظرية محضة ، وإصدارهم على أساسها تأليفاتهم التي يؤلفونها لطلابهم أو لغيرهم ، غير مراعين فيها أبسط تلك القواعد العلمية ، من اختيار النصوص الصحيحة ، والأحاديث الثابتة ، من المصادر الموثوقة والمراجع المعتمدة ، مع العزو إليها ، وتخريجها تخريجاً علمياً دقيقاً ، فترى أحدهم - وهو أستاذ هذه المسادة : الحديث - يورد حديثاً نبوياً ، أو خبراً متعلقاً بسيرة عليه الصلاة والسلام أو أخلاقه يقول في تخريجه : « رواه أبو داود » أو « رواه ابن هشام في السيرة » !! وهو يظن أنه بذلك قد أدى الأمانة العلمية المطوقة في عنقه ، وأنه نصح طلابه ! هيئات هيئات ! إننا التزام المنهج العلمي المشار إليه في الدراسة الحديثية يوجب عليه قبل هذا التخريج المقتضب أن يدرس إسناد ذلك الحديث أو الخبر ، ويتتبع رجاله ، ويتعرف علله ، وأقوال أهل الاختصاص فيه ، ثم يحكم عليه بما تقتضيه هذه الدراسة من صحة أو ضعف ،

ثم يقدم خلاصتها إلى طلابه مع التفرير المذكور ، وإلا فمثل هذا التفرير
المبتور الذي جرى عليه الأستاذ المشار إليه ، مما لا يعجز عنه أحد من
الطلاب أنفسهم إن شاء الله تعالى .

وليس القصد من تقديم هذه البحوث هو نقد كتاب الأستاذ بالذات ،
لأن الكتاب مثل أي كتاب يضعه أستاذ مادته ، فإذا ما ترك منصبه ،
لحقه كتابه ، فصار نسباً منسياً ! وإلغا الغرض ، أن نعرض على الطلاب
وغيرهم بعض الأمثلة العملية ، من التحقيق العلمي والنقد النزيه ، لعلنا
بذلك نقوم بشيء من واجب البيان ، والنصح للعاملين .

وقد نشرت في خمس مقالات في مجلة التمدن الإسلامي الغراء
(المجلد ٣٣ ، ٣٤) فرأيت أن أجمعها في هذه الرسالة ، تعميماً لفائدة .
راجياً المولى سبحانه وتعالى أن ينفع بها ، ويدخر لي ثوابها ، إنه خير
مستول ، وبه التوفيق . (١)

دمشق ١٧ ذي الحجة سنة ١٣٨٧

محمد ناصر الدين الألباني

(١) ثم وقفت على كتاب « نفع الديرة » الاستاذ الفاضل الدكتور محمد سعيد رمضان
البوطي فرأيت له محاً فيه نحو الأستاذ الكتاني ، فأورد فيه كثيراً من الأحاديث
الضعيفة وللنكرة ، بل وما لأصل له البتة ، ولكنه زاد عليه فنص في المقدمة
أنه اعتمد فيه على ما صح من الأحاديث والأخبار ! ولكن دراستي للكتاب بينت
أنما دعوى مجردة ، وأن جل اعتماده كان على كتاب فضيلة الشيخ محمد الغزالي :
« نفع الديرة » الذي لم يقتصر الدكتور على أن يأخذ اسمه فقط ، بل زاد عليه
فاستفاد منه كثيراً من مجوته ونصوده بل وعناونه ! كما استفاد من تخريجي
إياه المطبوع منه مع اختصار محلي ، ليست بذلك ما قد فعل ! وقد انتقدني في
ثلاثة مواطن منه ثغيت - بشهد الله - أن يكون مصيباً ولو في واحد منها ،
ولكنه على العكس من ذلك ، فقد كذب بذلك كله ، أن هذه الشهادات العالية
وما يسمونه بـ (الدكتوراه) لا تعطى لصاحبها علماً وحقاً وأدباً ، ولني لأرجو
أن تتاح لي الفرصة ، لأتمكن من بيان هذا الاجمال . والله المستعان .

نصوص عربية في الثقافة العامة :

جمعه وصنّفه لطلاب الصف الأول من كلية الشريعة في جامعة دمشق الأستاذ الشيخ محمد الكتاني أستاذ الحديث في الكلية المذكورة ، ويقع الكتاب في (٧٠) صفحة .

لقد سرني الكتاب كثيراً إذ قرأت عنوانه ، فوضوعه يلبي حاجة الشباب المثقف ، وخاصة طلاب كلية الشريعة إلى أحاديث نبوية صحيحة ، مخرّجة وفق قواعد علم المصطلح ، منتقاة لمناسبات شتى شاملة ، تبين شمول السنة النبوية نواحي الدين والدنيا ، ومعالجتها أموراً عديدة من شؤون الفرد والمجتمع ، وتوجيهها العاملين بها توجيهاً رشيداً سديداً .

وتصفحت الكتاب فبدت لي ملاحظات هامة ، رأيت لزماً عليّ تبليانها بعد تمهيد عن مسألتين ، والحق أحق أن يقال ويتبع :

الأولى : أن الأستاذ الكتاني قال في مقدمة كتابه عن هذه النصوص « انتقيتها من الكتب الستة : صحيح البخاري ، وصحيح مسلم ، وموطأ مالك ، والسنن الأربعة لأبي دأرد ، والترمذي ، والنسائي ، وابن ماجه ، ومن المعلوم أن « الموطأ » ليس من الكتب الستة في الإصطلاح ، وقد غدت سبعة كما أوردها الأستاذ ، فهل كان هذا عن سهو أم أن لدى الأستاذ تعليلاً لذلك ؟

الثانية : أني افتقدت في الكتاب النهج العلمي العريض لانتقاء الأحاديث وتخريجها ، وتطبيق قواعد علم المصطلح عليها ، وطالب الشريعة يجب أن يدرس دراسة عملية تطبيقية ، لا دراسة نظرية محضة كما هي الحال في أكثر الكليات ، وتبعاً لدراسته النظرية يخرج ولا يكاد يشعر بثمره الفرق بين

مصطلح وآخر ، بين قول المحدث مثلاً « رواه البخاري » وقوله « رواه البخاري تعليقا »^(١) وقد يؤلف المخرج كتاباً أو يضع رسالة ، يورد فيها ما شاء من الأحاديث وكثير منها ضعيف منكر أو موضوع لا يجوز روايته إلا مع بيان حاله ، ثم هو يكتفي في كل ذلك بأن يقول في التخريج « رواه أبو داود وفلان » أو « رواه النسائي وفلان » دون أن يرجع إلى إسناده ويدرس أحوال رجاله وما قد يكون فيه من علة نقذح في ثبوته ، كالإقطاع والتدليس والإرسال ونحوه ، ومن العجيب أن الأستاذ الكتاني صنع هذا نفسه في كتابه ، وهو يعلم أنه أستاذ مقتدى به ، ينبغي أن يعلم طلابه التحفظ الدقيق في رواية حديث رسول الله ﷺ بدليل قوله ﷺ : « كفى بالمرء كذباً أن يحدث بكل ما سمع » رواه مسلم في مقدمة « الصحيح » بإسناد صحيح .

* * *

أعود الآن الى صلب الموضوع ، فأورد أهم الملاحظات بخطوط عريضة :
١ - أورد الأستاذ الكتاني أحاديث كثيرة واهية ، سكت عنها ، ولم يبين ضعفها ، وبذلك يتوهم الطلاب صحتها ، على أن بعضها بما ضعفه المصدر نفسه الذي عزا إليه الحديث ، وهذا أبعد ما يكون عن الفأية من علم الحديث ، وفي كلية الشريعة .

٢ - أطلق العزو للبخاري في بعض الأحاديث ، فقال « رواه البخاري » وهي عنده معلقة ، وبعضها بما لا يصح إسناده ، وبذلك يتوهم القراء أنها صحيحة على شرط البخاري في « الصحيح » ، وليست الحال كذلك ، وعكس ذلك في بعض آخر ، فقال « رواه البخاري معقاً » وهو عنده موصول

(١) التخريج الأول معناه أن الحديث صحيح ، والتخريج الآخر معناه أنه قد يكون صحيحاً ، وقد يكون حسناً ، وقد يكون ضعيفاً لا يحتج به .

ومن المقرر في علم الحديث أن أحاديث « صحيح البخاري » تنقسم إلى قسمين :
الأول : هي التي يسندها البخاري إلى النبي ﷺ ، أي يسوق أسانيدھا
متصلة منه إلى النبي ﷺ .

وهذا القسم كله صحيح عند العلماء إلا أحرفاً يسيرة جداً وهم فيها
بعض الرواة .

والآخر : هي التي يذكرها بدون إسناد متصل إلى النبي ﷺ وله
صور كثيرة لا مجال لذكرها الآن ، وهذا القسم يسمى بالحديث المعلق ،
وقد اتفقوا أن فيه الصحيح والحسن والضعيف ، ولا يمكن العلم بمعرفة
رتبة هذا القسم من مجرد إيراد البخاري إياه في « صحيحه » بخلاف القسم
الأول ، اللهم إلا إذا صدر الحديث المعلق بصيغة الجزم مثل « قال
وروي و ذكر » ونحوها ، فإنه يدل على أنه صحيح عنده ، وإذا صدره
بصيغة التبريض ، مثل « روي » و « ذكر » ونحوها ، فإنه يدل على
ضعفه عنده ، على أن هذا ليس مضطرباً عنده ، فكثيراً ما يصدره بصيغة
الجزم ، ويكون ضعيفاً ، وقد يصدره بصيغة التبريض وهو عنده صحيح
لأسباب لا مجال لذكرها الآن ، وقد أوردها الحافظ ابن حجر العسقلاني
في « مقدمة فتح الباري » فمن شاء الإطلاع عليها فليرجع إليه .

وإنما الطريق الوحيد لمعرفة ذلك الرجوع إلى سند الحديث الذي علقه
البخاري ، في كتب السنة الأخرى كالسنن وغيرها ، فيدرس سنده ثم
يعطى ما يستحقه من رتبة .

إذا عرفنا هذا ، فإن كثيراً من الناس من لا علم عندهم بهذا التفصيل
في أحاديث البخاري يتوهم أن كل حديث فيه صحيح ، وعلى ذلك فهو
ينقل منه بعض الأحاديث المعلقة ، ثم يعزوها إليه عزواً مطلقاً ، فيوهم
الناس ما توهمه هو نفسه أن الحديث صحيح ، وقد يكون ضعيفاً ، فيخطئ
ويكون سبباً لخطأ غيره ، من أجل ذلك اتفق علماء الحديث على أنهم

إذا نقلوا من صحيح البخاري حديثاً من القسم الثاني أن يشار إلى ذلك
بمثل قولهم « رواه البخاري مطلقاً » . أو « ذكره البخاري بدون إسناد »
وذلك لكي لا يوهوا الناس أن الحديث من القسم الأول الصحيح !
وقد أخل بذلك كثير من المصنفين ، خاصة منهم المتأخرين ، مثل
مؤلف كتاب « الجامع للأصول الخمسة » ، فكثيراً ما رأيناه يقول في
تخرجه لبعض الأحاديث « رواه البخاري » ، وهي عنده معلقة ! وجرى
على نسقه الشيخ الكتاني ، فوجب التنبيه عليها ، مع ذكر الصحيح والضعيف منها .
٣ - عزى أحاديث إلى بعض « السنن الأربعة » بينما جاءت في
« الصحيحين » أو في أحدهما موصولة لا معلقة ، وهذا بما لا يجوز ، لأن العزو
للسنن لا يفيد الصحة بخلاف العزو لـ « الصحيحين » أو أحدهما ، ففي ترك
العزو إليهما إلى العزو إلى غيرهما ، ما يوم عدم إخراجها إياه ، فضلاً عن
تشكيك الطلاب في صحة الحديث ، لأن السنن فيها الصحيح والضعيف
كما هو معلوم .

٤ - عزى أحاديث إلى « الصحيحين » وغيرهما من الستة ، وهي ليست
عندهم على خلاف ما صنع في الفصل السابق ، وعزى إلى من ليس من
« الستة » ولا من هو من الأئمة ، مع كون الحديث عند بعض أئمة الستة ،
وعزى حديثاً آخر لصحابي وهو لغیره ! وساق زيادة في حديث صحيح
لا يعرف لها أصل ، والمصدر الذي عزاها إليه بما لا يوثق به !

٥ - ترجم لأحاديث كثيرة بما لا تدل عليه .

٦ - أورد أحاديث كثيرة لا يتروى عليها اليوم كبير فائدة ، بل هي
ما يستغنى بعض ذوي الأهواء والبدع ، مع أن غالب تلك الأحاديث خاصة
بالرسول ﷺ ، فلا يصح أن يقاس به أحد من المشايخ ، فإذا كان غرض
الأستاذ صاحب الكتاب من إيرادها مجرد التعريف بها ومبلغ تعظيم الأصحاب
الكرام لرسول الله ﷺ ، فكان من تمام التأليف التنبيه إلى ذلك .

١ - الأحاديث الضعيفة

الحديث الأول : قال (ص ٤) :

« عن جرير بن عبد الله رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال : إن الله تعالى أوحى إلي : أي هؤلاء الثلاث نزلت ، فهي دار هجرتك : المدينة أو البحرين ، أو قنسرين » .

قلت هذا حديث منكر ضعفه المخرج نفسه ، ألا وهو الترمذي فقد أخرجه في « المناقب » من طريق عيسى بن عبيد عن غيلان بن عبد الله العامري عن أبي زرعة عن عمرو بن جرير عن جرير بن عبد الله ، وقال : « هذا حديث غريب » .

قلت : يعني ضعيف كما هو اصطلاحه حينما يفرد الحديث بهذا الوصف : « غريب » ، بخلاف ما إذا قال « حديث صحيح غريب » أو « حديث حسن غريب » كما هو معلوم عند أهل العلم .

وعلمته غيلان هذا أورده الذهبي في « ميزان الاعتدال » في نقد الرجال ، وقال :

« ما علمت روى عنه سوى عيسى بن عبيد الكندي ، حديثه منكر ، ما أقدم الترمذي على تحسينه ، بل قال « غريب » ، وهو عن أبي زرعة . . . »
قلت : ثم ذكر هذا الحديث . وإن مما يؤسف له أن هذا الحديث المنكر الذي ضعفه الترمذي ، هو أول حديث في كتاب الشيخ الكتاني توجه به !

الحديث الثاني :

عن أبي نضرة العبدي (الأصل^(١) العبوي ١) قال حدثني شيخ من طغاية قال : تنويت (أي نزل ثاويًا) أبا هريرة بالمدينة قال : فيينا أنا عنده يوماً وهو على سرير له ، ومعه كبس فيه حصي أونوى ، وأسفل منه جارية له سوداء ، وهو يسبح بها ، حتى إذا ما أنقذ ما في الكيس ألقاه إليها ، فأعادته في الكيس ، فدفعته إليه . . . الحديث قال أخرجه أبو داود .

قلت : فيه علان :

الأولى : جهالة الشيخ الطفاوي ، فإنه لم يسم ولا يدرى من هو ؟ والأخرى : أن راويه عند أبي داود في « الشكاج » الجري ، واسمه سعيد بن إياس ، وهو ثقة ، ولكنه كان اختلط قبل موته ثلاث سنوات كما قال الحفاظ في « التريب » ولا يدرى أحدث بهذا الحديث قبل الاختلاط أم بعده ؟ وما كان كذلك فلا يحتاج به كما هو مقرر عند الحديثين في بحث الاختلاط والختلطين .

ولعل المصنف أراد بذكره لهذا الحديث أن يقدم إلى بعض الدراويش من الطرفين دليلاً على ما أحدثوه من تقييد الذكر والتسبيح والصلاة على النبي ﷺ بعدد لم يشرعه رسول الله ﷺ ! فهو دليل واه جداً لسببين أساسيين :

الأول : ضعف السند بذلك إلى أبي هريرة رضي الله عنه .

(١) أمي به كتاب الكتاني ، وهو المراد كلما ذكرت هذه الكلمة « الأصل » .

الثاني : أنه قد أنكر ذلك من الصحابة من هو أقدم صحبة ، وأعلى كعباً في الفقه والعلم منه ، ألا وهو عبد الله بن مسعود رضي الله عنه في القصة المشهورة عنه ، المروية من طرق بعضها صحيح السند ، وفيها إنكار ابن مسعود على الذين جلسوا حلقات يعدون الذكر بالخصي ، فأنكر ذلك عليهم أشد الإنكار ، وقال لهم : أعلی الله تعدون ؟ أم على الله تحصون ؟ عدوا صبناتكم وأنا الضامن أن لا يضيع من حسناتكم شيء ! وبجكم بأمة محمد ما أسرع هلكتكم . . . الخ القصة . وفي آخرها أن أصحاب تلك الحلقات صاروا فيما بعد من الخوارج الذين قاتلهم الخليفة الراشد علي ابن أبي طالب فليراجعها من شاء في « سنن الدارمي » أو في رسالتنا « الرد على التعقيب الحديث » .

نعم ما جاء في آخر الحديث من الأدب في الجماع ، وفي طيب الرجال والنساء ثابت في أحاديث أخرى .

الحديث الثالث : (ص ١٣)

« عن زيد بن أسلم رضي الله عنه » أن رجلاً اعترف على نفسه بالزنا على عهد رسول الله ﷺ ، فدعا رسول الله ﷺ بسوط ، فأتي بسوط مكسور ، فقال : فوق هذا ، فأتي بسوط جديد لم تقطع ثمرته ، فقال دون هذا ، فأتي بسوط قد ركب به ولان ، فأمر به فجلد ، ثم قال : أهيأ الناس قد آن لكم أن تلتبوا عن حدود الله ، من أصاب هذه القاذورات (كذا الأصل ، والصواب : من هذه القاذورات) حثيماً فليستتر بستر الله ، فإنه من يبذل لنا صفحته نقيم عليه كتاب الله . »

قلت : وهذا إسناد ضعيف لإرساله ، لأن زيد بن أسلم وهو مولى عمر ، هو تابعي معروف ، ولعل الشيخ توم أنه صحابي ، ولذلك ترضي عنه !

والعرف عند العلماء جرى على تخصيص الترضي بالصحابة ، والترحم من بعدهم ،
دفعاً لمثل هذا الإيهام فيكون الحديث عن تابعي مرسل ضعيفاً ، وبالترضي عنه
يصير عند عامة الناس المتأثرين بذلك العرف ، مسنداً موثقاً ، فينبغي مراعاة
العرف دفعاً للإيهام .

قلت : « لعل » ولم أجزم بذلك اليوم ، لأنني رأيت الشيخ قد ترضي
عن غير ما واحد من التابعين الآخرين فانظر الأحاديث الآتية (٤ و ٧
و ١٠ و ٢٣ و ٢٥ و ٢٨) وغيرها .

الحديث الرابع : (ص ١٧)

وعن أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ :
الحياء والتعطر ، والسواك ، والنكاح من سنن المرسلين » أخرجه
الترمذي .

ثم أعاده في الصفحة التالية عن ذات الصحابي ونفس المخرج لكن بلفظ
« أربع من سنن المرسلين : الحياء ، والتعطر ، والنكاح ، والسواك »
قلت : أولاً : الحديث ضعيف الاستناد مضطرب المتن ، فيه الحجاج وهو
ابن أرمطة قال الحافظ في « التقريب » .
« صدوق كثير الخطأ والتدليس » .
قلت : وقد عنعنه .

وأما الاضطراب في المتن ، فراجعته في « فيض القدير » للحناوي .
ثانياً : الحديث عند الترمذي في أول « النكاح » باللفظ الثاني ، مع
شيء من التقديم والتأخير يأتي بيانه . وأما اللفظ الأول ، فليس له أصل عند
الترمذي ، ولا عند غيره ممن أخرج الحديث كأحمد في « مسنده » (٤٢١/٥)
فكيف عزاه المصنف للترمذي ؟ ! ومن أين نقله ؟ !

لقد ذكر في مقدمة الكتاب أنه انتقى أحاديثه من الكتب الستة ، وهذا الحديث يصلح شاهداً على أن الانتقاء لم يكن من الكتب الستة مباشرة ، وإنما انتقى بعضها منها ، والبعض الآخر من الكتب الأخرى التي تنقل من الكتب الستة وغيرها ، وإلا فكيف نستطيع أن نقنع أنفسنا بأن المصنف نقلها كلها من الكتب الستة مباشرة ، وهذا الحديث بلفظه الأول لا أصل له في شيء منها !

وبما يؤيد ما ذكرت ، أن اللفظ الثاني نفسه مغاير في سياقه لسياقه في الترمذي كما سبقت الإشارة إليه ، فهو فيه بلفظ :

« والسواك والنكاح » .

ولفظ المصنف بتقديم النكاح على السواك !
وأيضاً ، فقد ذكر (ص ١٩) حديث « ما من ثلاثة في قرية ، لا تقام فيهم الصلاة إلا قد استحوذ عليهم الشيطان » فملك بالجماعة فانما يأكل الذئب من الغنم القاصية » . أخرجه أبو داود والنسائي .
قلت : وهذا السياق يخالف ما عندهما في موضعين :

الأول : أنها زادا بعد قوله : « قرية » : « ولا بدو » .
والآخر : أنه لبس عندهما « من الغنم » وإنما هي عند الحاكم .
فلو أن المصنف نقل هذا الحديث من « أبي داود والفسائي » مباشرة لذكره بنصها كما تقتضيه الأمانة العلمية ، دون زيادة أو نقص ، فإن زاد فيه زيادة ما من مصدر أخرى عليه كما هي طريقة أهل العلم .
وصيأتي معنا أمثلة أخرى تؤكد أن النقل لم يكن من « الستة » مباشرة ، فانتظر .

الحديث الخامس :

« عن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب أن رقيقا لحاطب مرقوا ناقة لرجل من مزينة فانتحروها ، فرفع ذلك إلى عمر بن الخطاب ، فأمر عمر بكثير بن الصلت أن يقطع أيديهم ، ثم قال عمر : أراك تجيبهم ، ثم قال عمر : والله لا أغرمك غرما بشق عليك ، ثم قال للمزني كم ثمن نافتك ؟ فقال المزني : كنت والله أمتها من أربعمائة درهم ، فقال عمر : أعطه ثمانمائة درهم . أخرجه في الموطأ » .

قلت : هذا مع كونه ليس حديثا مرفوعا إلى النبي ﷺ ، فهو لا يصح عن عمر لا لقطعاه بيده وبين يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب ، فإنه ولد في خلافة عثمان رضي الله عنه ، كما قال أبو حاتم الرازي .
على أن مالكا نفسه قال عقبه :

« وليس على هذا العمل عندنا في تضعيف القيمة » !

قالاثر ضعيف السند ، ومع ذلك فليس عليه العمل ، فاقبضته ؟

الحديث السادس :

« عن عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنها أنه كان في سرية من مرابا رسول الله ﷺ ، قال : فحاص الناس حبيصة . . . فلما خرج قمنا إليه ، فقلنا نحن الفرارين ، فأقبل علينا ، وقال : لا بل أنتم المكارون ، قال : فدونا فقبلنا بده ، فقال : أنا فئة المسلمين . أخرجه أبو داود والترمذي » .

قلت في إسناده عندهما يزيد بن أبي زياد وهو الهاشمي مولاهم الكوفي
قال الحافظ : « ضعيف ، كبير ، فتغير ، فصار بقلن ، وكان شيعياً » .
ومن طريقه رواه جماعة آخرون ذكرتهم في كتابي « إرواء الغليل
في تخريج أحاديث منار السبيل » رقم (١١٨٩) بسر الله إتمامه .

الحديث السابع : (ص ٢٣)

« وعن صفوان بن عسال (الأصل عباد !) رضي الله عنه قال : قال بعض
اليهود لصاحبه : اذهب بنا الى هذا النبي . . . فأتينا رسول الله ﷺ . . .
فقبلا يده ورجله . . . أخرجه الترمذي والنسائي » .

قلت : في صحة إسناده نظر ، وإن قال الترمذي : « حديث حسن
صحيح » فإنه متساهل في التصحيح ، ولذلك لا يعتمد العلماء على تصحيحه
كما قال الحافظ الذهبي ، فهو من رواية عبد الله بن سلمة عن صفوان . وعبد
الله هذا مع كونه ليس بالمشهور حتى قال أحمد : لا أعلم روى عنه غير أبي
إسحاق السبيعي وعمرو بن مرة ، ومع ذلك فقد تكلموا في حفظه ، وقد
أورده الذهبي في « الضعفاء » وقال : « قال النسائي : يعرف وينكر » .
وقال الحافظ في « التقریب » : « صدوق تغير حفظه »

ثم إن سياق الحديث للنسائي ، ولكنه يخالف في بعض الأحرف لا
في كتابه ، فقد أخرجه في « تحريم الدم » بلفظ : « فقبلا يديه ورجليه »
وكذا هو عند الترمذي في « التفسير » فلا أنه قال : « فقبلا » وعكس
ذلك في « الاستئذان » فقال : « فقبلا يده ورجله » .

الحديث الثامن : (ص ٢٣)

« عن عائشة رضي الله عنها قالت : قدم زيد بن حارثة المدينة ، ورسول الله ﷺ في بيتي ، ففرع الباب ، فقسام لآلِهِ رسول الله ﷺ عرياناً يمر ثوبه ، والله ما رأيتُه عرياناً قبله ، ولا بعده ، فاعتنقه ، وقبله . أخرجه الترمذي » .

قلت : وقال : « حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه » .
قلت : وهو متفق ، فإنه يرويه من طريق إبراهيم بن يحيى بن محمد بن عباد المدني حدثني أبي يحيى عن محمد بن إسحاق عن الزهري .
وابن إسحاق مدلس ، وقد عنعنهُ . وإبراهيم بن يحيى وأبوه ضعيفان .
قال الحافظ في الأول منها « ابن الحديث » . وقال في آية : « ضعيف »
وكان خيريراً بثلاثين . وقال الذهبي :
« هذا حديث منكر تفرد به إبراهيم عن آية » .

الحديث التاسع : (ص ٢٦)

« عن بكر بن مبشر الأنصاري رضي الله عنه قال : كنت أغدو مع أصحاب رسول الله ﷺ إلى المصلى يوم الفطر ، ويوم الأضحية ، فنسلك بطن بطحان حتى نأتي المصلى ، فنصلي مع رسول الله ﷺ ثم نرجع من بطحان إلى بيوتنا . أخرجه أبو داود » .

قلت : كذا وقع الحديث عنده « من بطحان » والصواب « من بطن بطحان » كذا هو في أبي داود (١١٥٨) وغيره .

وإسناده ضعيف ، فيه إسحاق بن سالم ، قال الذهبي : « لا يعرف »
وقال الحافظ : « مجهول » .

ثم إن ظاهره يخالف لما ثبت في « الصحيحين » وغيرهما أن السنة الذهب
إلى المصلى من طريق ، والرجوع من طريق أخرى .

والمصنف ترجم لهذا الحديث بـ « صلاة العيد في المصلى لافي المسجد »
وفي الباب مما صح عنه عليه السلام ما يفي عنه ، مثل حديث أبي سعيد الخدري قال :
« كان النبي ﷺ يخرج يوم الفطر والأضحي إلى المصلى . . . » الحديث
أخرجه البخاري وغيره . وروى له البخاري بـ « باب الخروج إلى المصلى »
فلو أن المصنف ذكره بدل هذا لكان أصاب .

الحديث العاشر : (ص ٢٨)

« عن أبي الأسود الدؤلي رحمه الله قال : أتني معاذ بن عمرو بن لؤي فحدثني
أبنا له مسلماً ، وقال : قال رسول الله ﷺ الإسلام بعلو ، ولا يعلى ،
ويزيد ولا ينقص . أخرجه أبو داود . »

قلت : وفي هذا أمران :

الأول : أن إسناده ضعيف منقطع كما بينه البيهقي في « السنن الكبرى »
(٢٩٥/١) والحافظ في « الفتح » وزدته بياناً في « سلسلة الأحاديث الضعيفة
والموضوعة » رقم (١١٢٣) . وذكرت هناك أن بعض المحدثين أخرج الحديث
من طريق أخرى ضعيفة عن شعبة به ، إلا أنه قال : « الإيمان بعلو
ولا يعلى » مكان « يزيد وينقص » .

الأمر الآخر : أنه ليس في الحديث عند أبي داود ولا عند غيره من

ذكرنا : « الإسلام بعلو ولا بعل » ، وإنما هذا حديث آخر ، لم يخرج له أبو داود ولا غيره من الستة ، وإنما روي عن غير معاذ ^(١) ، اللهم إلا ما أشرت إليه آنفاً من أن بعض الضعفاء رواه عن شعبة في هذا الحديث ، فكان المصنف اختلط عليه الأمر ، فجعل الحديثين حديثاً واحداً ، ثم عزاه لأبي داود ، ولا أصل لذلك عنده . بل إن الحديث الذي رواه أبو داود بدوئ الزيادة ليخالف سياق المصنف في بعض الأحرف ، كقوله : « فورثه ابنه له » وهذا لا يوجد عند أبي داود ، فمن أين جاء به المصنف ؟ ! وهل هذا بشهد لقوله في المقدمة أنه انتقاهما من الكتب الستة ؟ !

الحديث الحادي عشر : (ص ٣٢)

« عن سراقه بن مالك بن جهم رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ خطبنا فقال : خيركم المدافع عن عشيرته ما لم يأثم . أخرجه أبو داود . »
قلت : إسناده ضعيف ، ومن ضعفه أبو داود نفسه ، فقال عقبه « أيوب بن سويد (يعني الذي في إسناده) ضعيف » .

الحديث الثاني عشر : (ص ٣٢)

« عن وائلة بن الأصقع رضي الله عنه قال : قالت يا رسول الله ما العصبية ؟ قال : أن تعين قومك على الظلم . أخرجه أبو داود . »
قلت : هو عنده (٥١١٩) عقب الحديث السابق من طريق سلمة بن بشر الدمشقي عن بنت وائلة بن الأصقع أنها سمعت أباها يقول : فذكره .
وهذا إسناده مجهول ، سلمة بن بشر وابنته وائلة واسمها جميلة ويقال خصيلة ، لم يوثقها من يوثق بوثيقه ، ولذلك قال الحافظ فيها : « مقبول » يعني : عند (١) وهو عائد ابن عمرو ، وقد خرجت حديثه في « الإرواء » (١٢٥٥) حسناً .

المتابعة ، وإلا فلين الحديث عند التفرّد كما هنا . وسلمة رماه الذهبي بالتدليس
فقال : « روى حديث خصيلة بنت وائلة ، فداسه » .
وكانه يعني أن بينهما عباد بن كثير الفلسطيني ، وهو ضعيف . والله أعلم .

الحديث الثالث عشر : (ص ٣٨)

« عن أبي أسيد مالك بن ربيعة الساعدي رضي الله عنه قال : بينما نحن جلوس
عند رسول الله ﷺ ، إذ جاءه رجل من بني سلمة ، فقال يا رسول الله هل بقي من
بر أبي شيء أبرهما بعد موتها فقال : نعم الصلاة عليهما ، والاستغفار لهما ،
وإنقاذ عهدهما من بعدهما ، وصلة الرحم التي لا توصل إلا بهما وإكرام صديقهما .
أخرجه أبو داود » .

قلت : إسناده ضعيف ، فيه علي بن غبيد الأنصاري ، قال الذهبي
« لا يعرف » .

الحديث الرابع عشر : (ص ٤١)

« عن عوف بن مالك الأشجعي رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : أنا
وامرأة صفراء الخدين كهاتين يوم القيامة وأدماً يده ^(١) يزيد بالوسطى
والسبابة - وامرأة آمنت مع زوجها ، ذات منصب وجمال حبست نفسها على
بناتها حتى بانوا أو ماتوا . أخرجه أبو داود » .

قلت : إسناده ضعيف فيه التماس بن قهم وهو ضعيف كما قال الحافظ في
« التقريب » وأورده الذهبي في « الضعفاء » وقال : « تركه القطان »
وضمفه للنسائي .

(١) كذا الأصل ، ولا أصل للفظ « يده » عند أبي داود !

الحديث الخامس عشر : (ص ٤٢)

« عن حشرج بن زياد رحمه الله عن جدته أم أيمن أنها خرجت مع رسول الله ﷺ . . . الحديث . أخرجه أبو داود » .
قلت : حشرج هذا لا يعرف كما قال الذهبي فالسند ضعيف .

الحديث السادس عشر : (ص ٤٣)

« عن عبد الخبير بن ثابت بن قيس بن شماس عن أبيه عن جده قال :
جاءت امرأة إلى رسول الله ﷺ يقال لها أم خلاد وهي منتقبة . . . فقال
لها رسول الله ﷺ ابنك له أجر شهيدين ، قالت : ولم ؟ قال لأنه قتله
أهل الكتاب » . أخرجه أبو داود » .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، علقه من عبد الخبير هذا والراوي عنه فرج
بن فضالة ، وقد ضعف حديثهما هذا لإمام الأئمة البخاري فقال :
« عبد الخبير ، روى عنه فرج بن فضالة ، حديثه ليس بالقائم ، فرج
عنده منا كبير » .

وراجع إن شئت الزيادة « مختصر السنن » للحافظ المنذري (٣٥٩/٣)
و « حجاب المرأة المسلحة » (ص ٣٢) الطبعة الأولى من تأليفنا .

الحديث السابع عشر : (ص ٢٨)

« عن سعيد بن العاص رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : ما يجل والد
ولداً من نجل أفضل من أدب حسن » . أخرجه الترمذي » .
قلت : فيه مع ضعفه خطيئتان :

(١) الأصل « عبد الجبير » ١

الأولى : حذفه لكلام الترمذي الدال على ضعفه إفتقد قال عقبه :
« حديث غريب ، لانعرفه إلا من حديث عمار بن أبي عامر الخزاز
وأيوب بن موسى هو ابن عمرو بن سعيد بن العاصي ، وهذا عندي
حديث مرسل » .

فقلوه : « غريب » يعني أنه ضعيف كما سبق التنبيه عليه في الحديث
الأول ، وتأيد ذلك هنا بقوله في هذا « حديث مرسل » ، فإن المرسل
من أقسام الحديث الضعيف عند المحدثين .

الأخرى : أنه جعله من مسند سعيد بن العاص الصحابي ، ولا دخل له
فيه وإنما هو من مسند ابنه عمرو ، وهو جد أيوب كما يدل عليه كلام الترمذي
السابق وهو تابعي ، ولذلك أعله بالارسال ، وكذلك أعله الذهبي ، وزاد
فيه علة أخرى وهي أن الخزاز هذا واه ، وله عندي علة ثالثة وهي
جهالة موسى بن عمرو والد أيوب ، وليس هذا مجال تفصيل ذلك ، وعمله
في « سلسلة الأحاديث الضعيفة » رقم ١١٢١ .

الحديث الثامن عشر ص (٥١)

« عن عائشة رضي الله عنها قالت : قال رسول الله ﷺ أعلنوا هذا
النكاح ، واجعلوه في المساجد ، واضربوا عليه بالدفوف . أخرجه
الترمذي » .

قلت إسناده ضعيف فيه عيسى بن ميمون الأنصاري ضعفه الترمذي
نفسه في هذا الحديث ، وكذلك البيهقي ، وقد تفرد بقوله : « واجعلوه
في المساجد » ، فهو منكر ، لتفرد الضعيف به ، زد على ذلك أنه
منكر من حيث المعنى ، فإن معناه في سياق الحديث أن الضرب بالدفوف
جائز في المسجد للإعلان ، وذلك بما لا يجوز ، دون خلاف أعله ، فكان

في استطاعة المصنف أن يتحاشى هذا الحديث لضعفه وإسماه مالا يجوز
شرعاً إلى أحاديث أخرى ثابتة في الباب الذي ترجم له بـ « الدف والغناء »
في حفلات الزفاف ، وقد أوردت طائفة منها في كتابي « آداب الزفاف »
(ص ١٠١ - ١٠٥) ، فليراجعها من شاء .

الحديث التاسع عشر (ص ٥٢)

« عن عثمان بن عفان رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : ليس
لابن آدم حق في سوى هذه الخصال : بيت يسكنه ، وثوب يوارى عورته ،
وجلف الخبز والماء . أخرجه الترمذي . »

قلت : هذا حديث ضعيف السند منكر المتن ، تفرد برفعه حريث
ابن السائب ، وهو مختلف فيه رواه عن الحسن عن حمران عن عثمان به
وخالفه الثقة ، فقال أحمد في حريث هذا :

« روى حديثاً منكراً عن الحسن عن حمران عن عثمان يعني هذا ،
وذكر أن قتادة خالفه فقال عن الحسن عن حمران عن رجل من أهل
الكتاب . قال أحمد : ثنا روح ثنا سعيد يعني عن قتادة به . »

قلت : فعاد الحديث إلى أنه من الامراتيليات ، التي تشبه الرقائق
من الصوفيات ، وابن هو من قول الله تبارك وتعالى في بعض الحكايات
من الآيات : (قل من حرم زينة الله التي أخرج لعباده والطيبات من
الرزق قل هي للذين آمنوا في الحياة الدنيا ، خالصة يوم القيامة) فقد
تفضل ربنا تبارك وتعالى على عباده المؤمنين ، فجعل من الحق لهم أن
يلبسوا ويتزينوا بما شاؤوا من أنواع الألبسة والزينة بما أباح لهم ، كما
جعل من الحق لهم أن يتمتعوا بما شاؤوا من الطيبات من الرزق ولم يضيق
عليهم في شيء من ذلك البتة ، على خلاف هذا الحديث الامراتيلي وإن
سيرة الرسول ﷺ العملية الثابتة عنه لتناقضه أشد المناقضة ، بل إنها

لتنشبت بطلانه ، فقد كان ﷺ يأكل طيباً ، ويشرب طيباً ، ويلبس من الثياب الحسنة ما تيسرت له ، كيف لا وهو القائل بمثل هذه المناسبة « إن الله جميل يحب الجمال » . رواه مسلم في « صحيحه » .

الحديث العشرون (ص ٥٣ - ٥٤)

« عن عبد الله بن حسان العنبري قال : حدثتني ^(١) جدائي صفية ودحية ابنتا عليبة ، وكانتا ربييتي قيلة بنت مخزومة ، وكانت جددة أبيهما أنها أخبرتهما قالت : قدمنا على رسول الله ﷺ (الحديث وفيه) : المسلم أخو المسلم يسمعها الماء والشجر ، ويتعاونان على الفتن . أخرجه أبو داود » .

قلت : إسناده فيه جهالة ، والترمذي مع قساره لم يحسنه فقد قال عقبه (١٣٣/٢) .

« لانعرفه إلا من حديث عبد الله بن حسان » .
قلت : لم يوثقه أحد ، حتى ابن حبان ! فهو مجهول الحال ، وقد ضعفه الحافظ بقوله : « مقبول » !

واعلم أن في الباب ما يغني عن هذا الحديث مثل قوله ﷺ :
« المسلمون شركاء في ثلاثة : في الكلاء ، والماء ، والنار » .
وقد أورده المصنف عقب هذا بحديث .

(فائدة) : هذا هو لفظ الحديث : (المسلمون) ، وقد اشتهر اليوم ، وتداوله الكتاب والمحاضرون وغيرهم بلفظ (الناس ...) وهو حاذ لا يصح ، كما بينته في (إرواء الغليل) رقم الحديث (١٥٥٠) .

الحديث الواحد والعشرون (ص ٥٤)

« عن أبيض بن حمال » أنه وفد إلى رسول الله ﷺ فاستقطمه للملح

الذي في مأرب . فقطعه له ، فلما أن ولى ، قال رجل من المجلس :
أتدري ما قطعت له يا رسول الله ؟ إنما قطعت له الماء المدّ ، فانزعه منه ،
قال : وسألته عما يحمي من الأراك ؟ قال : سالم تله أخفاف الإبل .
أخرجه أبو داود والترمذي .

قلت : وضعفه الترمذي نفسه بقوله « حديث غريب » !

قلت : وفيه علتان :

الأولى : سمى بن قيس ، وهو مجهول .

والأخرى : محمد بن يحيى بن قيس المأربي ، وهو لين الحديث كما قال
الحافظ في « التقريب » وأورده الذهبي في « الميزان » وساق له حديثاً
من رواية خطاب بن عمر الصفار عنه ، وقال :

« هذا باطل ، فما أدري من افتراه ؟ خطاب أو شيخه » .

قلت : فهو إذن في موضع التهمة !

الحديث الثاني والعشرون (ص ٥٦)

« عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ « الجهاد
واجب مع كل أمير ، برأ كان أو فاجراً ... » الحديث أخرجه أبو داود .

قلت : وإسناده ضعيف ، فيه مكحول عن أبي هريرة ، ولم يسمع
منه وعن مكحول العلاء بن الحارث وقد اختلط كما قال الحافظ في
« التقريب » .

الحديث الثالث والعشرون (ص ٦٠)

« عن أبي المليح عن أبيه رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ

« اعتصموا وتدادوا حلماً ، وقال علي : العائم تيجان العرب » أخرجه أبو داود .

قلت : هذا الغزو لأبي داود باطل ، وهو دليل من أدلة كثيرة سبقت الإشارة إليها - على أن المصنف لم يجمع أحاديث كتابه من الكتب السنة مباشرة ، وإلا لما وقع في مثل هذا الغزو الفاحش ، والحديث ليس له ذكر في شيء من أمهات كتب الحديث المطبوعة أصلاً ، وإنما أخرجه أبو عبد الله الضبي في « المجلس الحادي والستون » من « الأمالي » (ق ٢/٢) باللفظ الذي في الكتاب ، وأخرجه ابن عدي في « الكامل » (ق ٣٣٣/٢) دون ذكر علي فيه ، فصار الشطر الثاني بذلك مرفوعاً أيضاً .

وإسناده ضعيف جداً مداره على عبيد الله بن أبي حميد ، قال الحافظ ابن حجر في « التقريب » : « متروك الحديث » . وقال البخاري فيه : « يروي عن أبي المليح عجائب » ١
قلت : أفليس هذا منها ؟

الحديث الرابع والعشرون (ص ٦٣)

« عن أبي هريرة رضي الله عنه يرفعه إن الله عز وجل يقول : أنا ثالث الشريكين ما لم يخن أحدهما صاحبه ، فإذا خانته خرجت من بينهما . أخرجه أبو داود . »

قلت : إسناده ضعيف ، وفيه علتان :
الأولى : جباله أبي حيان التميمي أحد رواه . قال الذهبي : « لا يكاد يعرف ، وللحديث علة » .
قلت : وهي :

الأخرى : وهي الاختلاف على أبي حيان في وصله وإرساله ، ورجع
الدار فطني إرساله ، وبيانه في « إرواء الغليل » (١٤٦١) .

الحديث الخامس والعشرون (ص ٦٤)

« عن حذيفة وابن مسعود رضي الله عنهما قالا : قال رسول الله ﷺ :
لا يَكُنْ أَحَدُكُمْ أَمَةً ، يَقُولُ : أَفَا مَعَ النَّاسِ ، إِنْ أَحْسَنَ النَّاسُ أَحْسَنَتْ ،
وَإِنْ أَسَاءُوا أَسَاءَتْ ، وَلَكِنْ وَطَنُوا أَنْفُسَكُمْ ، إِنْ أَحْسَنَ النَّاسُ
أَنْ تَحْسِنُوا ، وَإِنْ أَسَاءُوا أَلَا تَظْلَمُوا » أخرجه الترمذي .
قلت : عليه ثلاثة مأخذ :

الأول : أنه ليس عند الترمذي إلا من حديث حذيفة وحده ؛
الثاني : أنه ليس عنده باللفظ المذكور ، وإنما هو يلفظ : « لا تكونوا
إمعة ، تقولون : ان أحسن الناس أحسنا ، وان ظلموا ظلمنا ، ولكن
وطنوا أنفسكم ... » الخ .

الثالث : أنه ضعيف الإسناد ، وقول الترمذي : « حديث حسن
غريب لانعرفه إلا من هذا الوجه » ، من تساهله الذي سبق أن تحدثنا عنه .
وفيه علتان :

الأولى : الوليد بن عبد الله بن جيسع ، يختلف فيه ، وقد أورده
الذهبي في « الضعفاء » وقال الحافظ في « التقریب » :
« صدوق بهم » .

والأخرى : أبو هشام محمد بن يزيد ، قال الحافظ :
« ليس بالقوي ، وقد قال البخاري : رأيتهم مجمعين على ضعفه » .
وأورده الذهبي في « الضعفاء » .
وهو معروف عن ابن مسعود موقوفاً عليه مختصراً بلفظ :

« أغد عالماً أو متعلماً ، ولا تغد أمة بين ذلك » .
أخرجه ابن عبد البر في « جامع العلم » (١١٢ / ٢) بسند حسن عنه .

الحديث السادس والعشرون (ص ٦٤)

عن رافع بن مكبث رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : حسن الملكة فناء ، وسوء الخلق شؤم . أخرجه أبو داود .
قلت : إسناده ضعيف ، فيه عثمان بن زفر وهو مجهول ، وقد اضطرب في إسناده ، ولا مجال لبيان الآلة ومحل « الأحاديث الضعيفة والموضوعة » رقم () .

الحديث السابع والعشرون (ص ٦٧)

« عن أبي أمامة الشيباني (كذا الأصل ١) (١) - واسمه محمد (كذا الأصل ١) ، شامي ، قال : سألت أبا ثعلبة الخشني رضي الله عنه قال : قلت : يا أبا ثعلبة كيف تقول في هذه الآية (١٠٥ : ٥) (عليكم أنفسكم) قال : أما والله سألت عنها خيراً ، سألت عنها رسول الله ﷺ ، فقال : اتشربوا بالمعروف وانتهوا عن المنكر ، حتى إذا رأيتم شحاً مطاعاً ، وهوى متبعاً ، ودنيا مؤثرة ، وإعجاب كل ذي رأي برأيه . فطيلك بنفسك ، ودع عنك العوام ، فإن من ورائكم إماماً الصبر فيه من مثل القبض على جمر ، للعامل فيه أجر خمسين رجلاً يعملون مثل عملكم » أخرجه أبو داود والترمذي .
قلت : وقال الترمذي : « حديث حسن غريب » . وأقول : إسناده ضعيف ، فإنه من رواية عتبة بن أبي حكيم حدثنا مرو بن جارية اللخمي عن أبي أمامة الشيباني به .

(١) والصواب في الموضعين « أبو أمامة القصباني واسمه ('محمّد') » . ضم الباء وكسر الميم

وهذا سند مسلسل بالعلل .

الأولى : أبو أمية الشعباني ، لم يوثقه أحد غير ابن حبان وهو متساهل في التوثيق ، ولذلك لم يوثقه الحافظ ، وإنما قال : مقبول ، يعني لين الحديث عند التفرد ، كما هو الحال في هذا الحديث .

الثانية : عمرو بن جارية ، والقول فيه مثل ما قلنا في شيخه .

الثالثة : عتبة بن أبي حكيم ، ضعيف لسوء حفظه ، وقال الحافظ في « التقريب » : « صدوق بخطئه كثيراً » .

قلت : وقد ذكر الترمذي عن ابن المبارك أنه حدثه بهذا الحديث غير عتبة بن أبي حكيم ، ولكنه لم يسمه ، حتى ننظر فيه هل يستشهد به أم لا .

الحديث الثامن والعشرون (ص ٧٠)

« عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال : كان رسول الله ﷺ يعلمهم من الدعاء بعد التشهد : « آلف اللهم على الخير قلوبنا ، وأصلح ذات بيننا ... » الخ الدعاء أخرج أبو داود .
قلت فيه مؤخذان :

الأولى : أنه ليس عند أبي داود هذا اللفظ ، ولا فيه النصريح بأن الدعاء بعد التشهد ، وبيانه :

أخرجه أبو داود في « باب التشهد » من طريق شريك عن أبي إسحاق عن أبي الأحوص عن عبد الله قال :

« كنا لاندري ما نقول إذا جلسنا في الصلاة ، وكان رسول الله ﷺ قد علم فذكر نحوه » .

قلت : « يعني نحو حديث آخر قبله من طريق أخرى عن ابن مسعود فيه صيغة التشهد المعروف به . ثم قال شريك : وحدثنا جامع يعني ابن شاذان عن أبي وائل عن عبد الله بن مسعود ، قال وكان يعلمنا كلمات ولم يكن يعلمناهن كما يعلمنا التشهد « اللهم ألف بين قلوبنا ، وأصلح ذات بيننا ... الخ . »

والأخرى : أن إسناده ضعيف ، من أجل شريك هذا وهو ابن عبد الله النخعي ، قال الحافظ : « صدوق ، بخطيء كثير ، تغير حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة » .

الحديث التاسع والعشرون (ص ٦)

عن جميع بن بن عمير التيمي رحمه الله قال دخلت مع عمتي علي عائشة ، فسألت : أي الناس كان أحب إلى رسول الله ﷺ ؟ قالت : فاطمة ، قيل : من الرجال ؟ فقالت : زوجها ، لقد كانت صواماً قواماً . أخرجه الترمذي .

قلت : إسناده ضعيف قال الترمذي في « المناقب » : حدثنا حسين ابن يزيد الكوفي : حدثنا عبد السلام بن حرب عن أبي الجعاف عن جميع ابن عمير به .

قلت : وله علتان :

الأولى : إن جميع هذا قال الحافظ في « التقریب » :

« صدوق بخطيء ويتشيع » .

وأورده الذهبي في « الضعفاء » وقال :

« تابعي مشهور ، أتهم بالكذب » .

قلت : فثله لا يمنح به ولا كرامة ، لاسيما وهو شيعي يروي في فضل علي رضي الله عنه .

والأخرى : حسين بن يزيد الكوفي ، قال الحافظ :
« لبن الحديث » .

وأخرجه الترمذي أيضاً من طريق جعفر الأحمر عن عبد الله بن عطاء عن ابن بريده عن أبيه قال : كان أحب النساء إلى رسول الله ﷺ فاطمة ، ومن الرجال علي .

وهذا ضعيف الاسناد أيضاً ، وعلته من عبد الله بن عطاء ، فانه مع كونه كان يخطئه ، فإنه كان يدلس ، كما في « التقريب » وقد عنفنه .

وجعفر الأحمر هو ابن زياد ، وهو كوفي صدوق يتشيع !
وأما أرى أن الحديث عن عائشة باطل ، وعن غيرها منكر ، لخالفته ما ثبت عن جماعة من الصحابة منهم السيدة عائشة نفسها رضي الله عنها ، فروى أحمد (٢٤١/٦) عن عبد الله بن شقيق قال : قلت لعائشة : أي الناس كان أحب إلى رسول الله ﷺ ؟ قالت : عائشة ، قلت : فمن الرجال ؟ قالت : أبوها .
قلت : وإسناده صحيح .

وقد سئل النبي ﷺ ذاته هذا السؤال ، فأجاب بنفس جواب عائشة بما يدل على أنها لم تقل ذلك بالرأي ، وإنما توقيفا .

وهو في الصحيحين من حديث عمرو بن العاص رضي الله عنه . وله شاهد من حديث أنس عند ابن ماجه (١٠١) بإسناد صحيح على شرط الشيخين .

فدل ذلك كله على بطلان حديث الترمذي ، إذ كيف يعقل أن محبيب

السيدة عائشة يجواب تخالف به جوابها الثابت عنها ، وتختلف جواب
رسول الله ﷺ نفسه ؟ !

وبعد كتابة ماتقدم رأيت الذهبي يقول في « تلخيص المستدرک »
(١٥٤/٣) متعباً على الحاكم تصحيحه للحديث :
« قلت : جميع متهم ، ولم تقل عائشة هذا أصلاً ! »

الحديث الثلاثون (ص ٨) :

عن بريدة رحمه الله قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول :
« إن من البيان سحراً ، وإن من العلم جهلاً ، ومن الشعر حكماً ،
وإن من القول عيلاً » أخرجه أبو داود .
قلت : اسناده ضعيف لأنه يرويه من طريق أبي جعفر النعماني
عبد الله بن ثابت قال : حدثني صخر بن عبد الله بن بريدة عن أبيه
عن جده .
وفيه علتان :

الأولى : صخر هذا لين الحديث كما في « التقريب » .
والأخرى : عبد الله بن ثابت قال الحافظ :
« مجهول » .

وإنما يقبض من الحديث الجملة الأولى والثالثة ، أخرجهما أبو داود وغيره
عن ابن عباس بسند حسن ، وعند البخاري الأولى منهما من حديث ابن عمر ،
والأخرى من حديث أبي .

الحديث الواحد والثلاثون (ص ٣٥)

« عن العباس بن عبد المطلب رضي الله عنه قال : قلت : يا رسول الله
إن فريشا جلسوا يتذاكرون أحسابهم بينهم ، فعملوا مثل ذلك كمثل نخلة

في كبوة من الأرض ، فقال رسول الله ﷺ : إن الله خلق الخلق فجعلني من خير فرقهم ، وخير الفريقين ، ثم خير القبائل ، فجعلني في خير قبيلة ، ثم نخير (الأصل : خير) البيوت فجعلني من خير بيوتهم ، فأنا خيرهم نفساً وخيرهم بيتاً . أخرجه الترمذي .

قلت : إسناده ضعيف ، فيه يزيد بن أبي زياد وهو الهاشمي مولاهم الكوفي قال الحافظ :

« ضعيف كبر فتغير ، صار يتلقن » .

والمصنف ترجم له بقوله : « العرب خيرة الله من خلقه » ! فكان الصواب إيراد حديث مسلم عن واثلة بن الأسقع فإنه بغني عنه في الباب ولفظه : « إن الله اصطفى كنانة من ولد إسماعيل ، واصطفى قريشاً من كنانة ، واصطفى من قريش بني هاشم ، واصطفاني من بني هاشم » .

على أن الترجمة المذكورة لا تخلو من نظر يأتي بيانه فيما بعد إن شاء الله .

الحديث الثاني والثلاثون (ص ٦٠)

« عن إسماعيل بن عبد الله بن الحارث رضي الله عنه قال : « إن رسول الله ﷺ اشترى حلة ببضعة وعشرين قلوفاً فأهداها إلى ذي يزن » . أخرجه أبو داود » .

قلت : إسناده ضعيف ، أخرجه في « اللباس » من طريق علي بن زيد عن إسحاق بن عبد الله بن الحارث أن رسول الله ﷺ ... الحديث . ومنه يتبين أن إسناده انقلب على المصنف فقال : « إسماعيل » بدل « إسحاق » !

وإسحاق هذا هو تابعي كما في « التقريب » فالحديث مرسل ، وترضي المصنف عنه يشمر بأنه صحابي ، وذلك يوم بأن الحديث موصول !! وللحديث علة أخرى وهي ضعف علي بن زيد وهو ابن جعدان ،

قال الحافظ :

« ضعيف » .

وعند أبي داود حديث آخر عن أنس : « أن ملك ذي وزن أهدى
إلى رسول الله ﷺ ، حلة أخذ بثلاثة وثلاثين بعيرا ، أو ثلاث وثلاثين
ثاقة ، فقبلها » .
وإسناده ضعيف أيضا .

الحديث الثالث والثلاثون (ص ٦٣)

عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ :
« خصلتان لا يجتمعان في مؤمن : البخل وسوء الخلق » أخرجه الترمذي .
قلت : الترمذي مع تساهله لم يحسنه ، بل ضعفه بقوله :
« حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث صدقة بن موسى » .
قال المناوي في « فيض القدير » :

« قال الذهبي : وصدقة ضعيف ، ضعفه ابن معين وغيره . وقال المنذري :
ضعيف » . وقال الحافظ :
« صدوق له أوهام » .

الحديث الرابع والثلاثون (ص ٦٩)

« عن ثوبان رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال : من قال : حين يسي
رضيت بالله رباً وبالإسلام ديناً وبمحمد نبياً ، كان حقاً على الله أن يرضيه »
أخرجه الترمذي .

قلت : إسناده ضعيف فيه سعيد بن المرزبان قال الحافظ :
« ضعيف ، مدلس » .

قلت : وقد غنمته ! وقد تكلمت على الحديث في تعليقي على « الكلم
الطيب » (ص ٣٣ - ٣٤ طبع المكتب الإسلامي) .

الحديث الخامس والثلاثون (ص ٦٩)

« عن أبي الدرداء رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : كان من
دعاء داود يقول : اللهم إني أسألك حبك وحب من يحبك ، والعمل
ن (٣)

الذي ييلفني حبك ، اللهم اجعل لي حبا أحب إلي من نفسي ومالي وأهلي
ومن الماء البارد . قال : وكان رسول الله ﷺ إذا ذكر داود يحدث
عنه قال (الأصل : ويقول !) كان أعبد البشر . أخرجه الترمذي .
قلت : إسناده ضعيف فيه عبد الله بن ربيعة الدمشقي ، قال الحافظ :
« مجهول » .

٣ - ما عزاه البخاري مطلقاً وهو عنده معلق :

الحديث الأول :

« عن زيد بن ثابت رضي الله عنه قال : « أمرني رسول الله ﷺ
فعلت له كتاب اليهود ، وفي رواية السريانية وقال إني والله ما آمن
يهود على كتابي ، فما مر لي نصف شهر حتى تعلمته ، وحذقته ، فكنت
أكتب له إليهم ، وأقرأ له كتبهم » . أخرجه البخاري وأبو داود والترمذي .
قلت : هو عند البخاري معلق غير موصول ، فقال في « كتاب الأحكام » :
وقال خارجة بن زيد بن ثابت عن زيد بن ثابت به نحوه . قال الحافظ
ابن حجر في شرحه (١٦١/١٣) :

« وهذا التعليق من الأحاديث التي لم يخرجها البخاري إلا معلقة ،
وقد وصله مطولاً في « كتاب التاريخ » ... وأخرجه أبو داود والترمذي ،
وقال : حديث حسن صحيح ... وأخرجه أحمد وإسحاق في « مسندهما » ... »

الحديث الثاني (ص ١٥) :

« عن الشريد بن سويد الثقفي رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال :
« لي الواحد يحمل عرضه وعقوبته » أخرجه البخاري وأبو داود والنسائي .
قلت : أخرجه البخاري معلقاً بصيغة التبريض فقال في « الاستقراض » :
« وبذكر عن النبي ﷺ .. » فذكره . وقال الحافظ في « شرحه » (٤٦/٥) .
« وصله أحمد وإسحاق في « مسندهما » وأبو داود والنسائي ... و...
وإسناده حسن » .

وقد بينت وجه حسنه في « إرواء الغليل » (١٤٢٤) .

الحديث الثالث (ص ١٧) :

« عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : « من أفطر يوماً من رمضان من غير رخصة ولا مرض لم يقضه صوم الدهر كله وإن صامه » . أخرجه البخاري وأبو داود والترمذي » .

قلت علقه البخاري بصيغة التمريض فقال : « ويذكر عن أبي هريرة رفعه . . . » فذكره . وقد وصله أصحاب السنن وغيرهم من طريق حبيب ابن أبي ثابت حدثنا أبو المطوس عن أبيه عن أبي هريرة .

وهذا سند ضعيف ، والترمذي مع تسامحه لم يحسنه ، وفيه ثلاث علل : الاضطراب ، والجهل بحال أبي المطوس ، والشك في سماع أبيه من أبي هريرة . راجع تفصيل ذلك في « الفتح » (٤ / ١٣٩) ، ولذلك ضعف الحديث جماعة من الأئمة منهم البغوي والقرطبي والذهبي والدميري . راجع « فيض القدير » المناوي .

هذا ، وإن من غرائب المصنف ، أنه في الوقت الذي أطلق عزو الأحاديث المقدمة الى البخاري ، وأومر الطلاب بصحتها كلها ، وفيها ما هو ضعيف ، كما بينا - فإنه عكس ذلك في بعض الأحاديث فعزاها إليه معلقة وهي عنده موصولة ! فأومر من كان على علم بالفرق بين القسمين على ما سبق بيانه - أنه ضعيف ! وهو عند البخاري صحيح موصول ! فقال المؤلف (ص ٨) :

« عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال : إن أحق ما أخذتم عليه أجرأ كتاب الله . أخرجه البخاري تعليقا » .

فقال البخاري في « الطب » من « صحيحه » (٤ / ٦١ - طبع أوروبا) : حدثني سيدان بن مضارب أبو محمد الباهلي حدثنا أبو معشر يوسف بن

يزيد البراء حدثني عبيد الله بن الأحنس أبو مالك عن ابن أبي مليكة عن
ابن عباس به . وفيه قصة .

نعم قد علقه البخاري في موضعين منه ، الأول في « الاجارة » والآخر
في « الطب » أيضاً ، في الباب الذي قبل باب هذا الموصول . وهذا من
الأدلة الكثيرة على أن المصنف لم ينقل أحاديث كتابه كلها من الكتب الستة
مباشرة ، وإلا لكان رأي هذا الحديث موصولاً عند البخاري وهو عنده
بعد المعلق بسطوراً !

وقد وصل الحديث أيضاً الدارقطني وصححه والبيهقي ، وقد خرجته
في « الإرواء » (١٤٨٩) .

٣ - عزوه الحديث لبعض « السنن » وهو في « الصحيحين » أو أحدهما
وإليك الأمانة :

الحديث الأول :

« عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : « ما اجتمع قوم
في بيت من بيوت الله تبارك وتعالى يتلون كتاب الله عز وجل ،
ويتدارسونه بينهم إلا نزلت عليهم السكينة ، وغشيتهم الرحمة ، وحقتهم
الملائكة ، وذكرهم الله فيمن عنده » . أخرجه أبو داود .
قلت : هو في « صحيح مسلم » في « كتاب الذكر » (٧١/٨)
بالحرف الواحد !

الحديث الثاني (ص ١٨) :

« عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال يوماً :
« أتدرون ما الغيبة ؟ قالوا : الله ورسوله أعلم . قال : ذكر أحدكم

أخاه بما يكره ، فقال رجل : أرايت إن كان في أخي ما أقول ؟ قال
إن كان فيه ما تقول فقد اغتبته ، وإن لم يكن فيه ما تقول فقد بهته «
أخرجه أبو داود والترمذي ،

قلت : هو في « صحيح مسلم » في « البر والصلة والآداب »
(٢١/٧) من طريق العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب عن أبيه عن أبي
هريرة به . ورواه مالك في « الموطأ » (١٠ / ٩٨٧/٢) - تحقيق محمد
فؤاد عبد الباقي (عن المطلب بن عبد الله بن خطب الخزومي مرسل .
وهذه المناسبة لابد من التنبيه على خطيئة فاحشة ، وقعت للمحقق
المذكور في تخريجه لأثر ذكره الإمام مالك في الباب الذي قبل باب هذا
الحديث ، فقد جاء فيه : « مالك أنه بلغه أن عيسى ابن مريم كان يقول
لا تكثروا الكلام بغير ذكر الله فتكسوا قلوبكم فإن القلب القاسي بعيد من
الله » الخ ، فجاء تحته في التخريج المشار إليه مانعه :

« مرسل . وقد وصله العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب عن أبيه عن
أبي هريرة . أخرجه مسلم في : ٤٥ - كتاب البر والصلة والآداب ،
٢٠ - باب تحريم الغيبة ، حديث ٧٠ . »

ولما رجعت إلى الحديث الذي أشار إليه والباب ، تبين أنه يعني
حديث أبي هريرة هذا في الغيبة ، وليس له أية صلة بقول عيسى عليه السلام
الذي ذكره مالك رحمه الله بلاغا .

فكيف وقعت هذه الخطيئة ؟ يبدو - والله أعلم - أن المحقق محمد فؤاد
عبد الباقي رحمه الله كان ربط ورقة هذا التخريج بحديث المطلب الذي
رواه مالك عنه مرسلًا كما ذكرنا ، لطبع تحته ، فأخطأ الطابع فطبعه
تحت قول عيسى عليه السلام ، ثم انطلى ذلك علي المصحح ، ولا استبعد

أن يكون هو المحقق نفسه ، لأنه ليس من العلماء بالحديث ولا حفظ عنده فيه ولا غناية له به . وإنما هو مقرر فقط ، وليس كل من قال « أخرج فلان » أو « روى فلان » صار من أهل الحديث !
وأما السبب في اكتشاف هذه الخطيئة ، فله قصة مضحكة مبكية ، يحسن ذكرها لما فيها من عبرة .

منذ بضع سنين جاني أحد الخطباء في بعض مساجد دمشق ومن الرعاظ المتجولين ، فذكر لي أنه ألف كتاباً ، أورد فيه أحاديث انتقاها من كتب السنة ، وأنه طلب من بعض الأغنياء المحسنين أن يساعده على طبع الكتاب ، قال : فقال له ذلك المحسن : إذا كان الأستاذ فاضل الدين الألباني يوافق على طبعه فأنا أساعدك على ذلك . ثم طلب موافقتي ، فأبيت حتى أطلع على الكتاب ، فأرسله إلي . فلما تصفحته ، وجدت فيه أشياء عجيبة مستنكرة ، من ذلك أنه عزى قول عيسى هذا عليه السلام الذي رواه مالك بلاغاً إلى صحيح مسلم من حديث أبي هريرة مرفوعاً إلى النبي ﷺ قال : قال عيسى !!

فلما رأيت هذا عجبت منه أشد العجب لتبقي بأن مثل هذا الحديث لا أصل له في « صحيح مسلم » ، ولا في غيره من الكتب الستة اللهم إلا الجملة الأولى منه ، فهي عند الترمذي من حديث ابن عمر بسند ضعيف كما بينته في « سلسلة الأحاديث الضعيفة » رقم (٩٢٤) أو ما بعده .

فاتصلت به هاتفياً ، وذكرت له رأيي في الكتاب ، وما فيه من مأخذ وأخطاء ، أشدها هذا العزو ، ثم قلت له : فمن أين لك هذا ، فسكت بركة ، ثم قال : اصبر قليلاً حتى آتي بالكتاب ، ثم هتف إلي

قائلاً - وباهول ماقال : إن الإمام مالك هو الذي عزي الحديث لمسلم في كتاب البر والصلة ... الخ !! فقلت : ماهذا أيا الشيخ ! ألا تعلم أن بين مسلم ومالك مفاوز ، وأن مسلماً متأخر عن مالك ، فإن من شيوخ مسلم الإمام أحمد ، ومن شيوخ هذا الإمام الشافعي ومن شيوخ الشافعي مالك فكيف يعزو مالك الحديث إلى مسلم ، وهو قد مات قبله بسنين ، ثم سكت متحيراً ، وتكلم بكلمات . فهمت منها أن مالكا قال ذلك في كتابه « الموطأ » ! فقلت هذا مستحيل ، وسأدرس الموضوع . وأبين لك الحقيقة إن شاء الله تعالى .

فعدت إلى المكتبة الظاهرية ، وراجعت « الموطأ » بتحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، فكان ذلك هو السبب لاكتشاف تلك الخطيئة الفاحشة التي أنبتت أفحش منها ، بسبب جهل الناس بالحديث وقلة عنايتهم به حتى في المدارس الشرعية والكتبات . والله المستعان .

الحديث الثالث (ص ٣١) :

« عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : إذا نواجه المسلمان بسيفيهما فقتل أحدهما صاحبه فهما في النار أخرجه النسائي » .

قلت : قد أخرجه الشيخان من حديث أبي بكرة رضي الله عنه ، فكان الواجب أن يعزوه إليهما ، ويذكره بلفظها وهو قريب من هذا لاسيما وهو عند النسائي في « تحريم الدم » من طرق عن الحسن عن أبي موسى ، والحسن هو البصري وهو مدلس عن الصحابة ، وقد عنعنه في

جميع الطرق عنه ، بل قال البزار وقد ذكر جماعة من الصحابة روى عنهم الحسن ولم يسمع منهم :

« وروى عن أبي موسى الأشعري ، وأبو موسى إنهما كانا بالبصرة أيام عمر ، فلا أحسبه سمع منه » .

وأما الشيوخان : فقد أخرجاه من طرق عن الحسن أيضاً عن الأحنف بن قيس عن أبي بكرة .

وتابعه ربيعة بن حراش عن أبي بكرة . عند مسلم والنسائي .
فتأمل كيف آثر المصنف الطريق القريبة المعالاة ، وأعرض عن الطريق الصحيحة السليمة من العلة ، مع المتابعة ، وإخراج الشيخين لها !!

الحديث الرابع : (ص ٣٢)

عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال : قال رسول الله ﷺ :
« لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض » . أخرجه أبو داود والنسائي .

قلت : هذا عند البخاري ومسلم من حديث جرير بن عبد الله البجلي ومن حديث ابن عمر أيضاً ، ومن الغريب أن المصنف أورده بعد هذا في خطبة الوداع معزواً إليهما ! وأخرجه البخاري أيضاً من حديث ابن عباس وأبي بكرة التقي .

الحديث الخامس : (ص ٦٨)

« لا تقوم الساعة حتى تمود أرض العرب مروجاً وأنهاراً ، وحتى يسير الراكب بين العراق ومكة لا يخاف إلا ضلال الطريق ، وحتى يكثر الهرج ، قالوا : وما الهرج يا رسول الله ؟ قال : القتل القتل » . أخرجه أحمد في « المسند » والحاكم في « المستدرک » .

قلت : كذا وقع في الأصل ، لم يذكر صحابي الحديث ، وهو أبو هريرة رضي الله عنه . ولفظ الحديث لأحمد (٣٧٠/٢ - ٣٧١) ، وليس للحاكم منه إلا الجملة الأولى ، وقال (٤٧٧/٤) « صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه » . ووافقه الذهبي .

ولقد روى الحاكم ثم الذهبي في استدراكه على مسلم ، وروى المصنف أشد ، فإنه إذا استجاز عزو الحديث كله للحاكم أيضاً ، وليس له منه إلا ما ذكرنا ، فكان يلزم أن يعزوه لمسلم أيضاً ، بل هو بذلك أولى على طريقته ! فقد أخرج مسلم الشطر الأول منه في « الزكاة » (٨٤/٣) ولفظه :

« لاتقوم الساعة حتى يكثر المال ويفيض ، حتى يخرج الرجل يزكاة ماله فلا يجد أحداً يقبلها ، وحتى تعود أرض العرب مروجاً وأنهاراً » . وأخرج الشطر الأخير منه في « القتن » (١٧٠/٨ - ١٧١) . « لاتقوم الساعة حتى يكثر الهرج ، قالوا ... »

والحديثان عند مسلم من نفس الطريق الذي عند أحمد والحاكم ، عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة .

والحديث الأول عند مسلم هكذا : « حدثنا قتيبة بن سعيد حدثنا يعقوب وهو ابن عبد الرحمن القاري عن سهيل به . وبهذا السند عينه أخرج الحديث الثاني ، وجمعها الإمام أحمد في سياق واحد بسند مسلم المذكور وجعل الثاني تمام الأول ، فقال (١٧٧/٢) : « ثنا قتيبة بن سعيد ... » فذكره .

إذا عرفت ما تقدم فالصواب في تخريج الحديث أن يقال مأمثاله : أخرجه الإمام أحمد بتمامه ، ومسلم دون الجملة الوسطى ، واستدرك عليه الحاكم الجملة الأولى فوم !

الحديث السادس : (ص ١١)

« عن قيس بن عباد رضي الله عنه قال :

انطلقت أنا والأشتر إلى علي بن أبي طالب فقلنا له : هل عهد إليك رسول الله ﷺ شيئاً لم يعهد به إلى الناس عامة ؟ قال : لا ، إلا ما في هذا ، فأخرج كتاباً من قراب سيفه فإذا فيه » أخرجه أبو داود والنسائي .

قلت : هذا الحديث في « الصحيحين » وغيرهما من طرق عن علي رضي الله عنه بالفاظ مختلفة ، وفوائد جمّة ، يزيد بعضها على بعض ، والمصنف ترجم له بقوله « تدوين الحديث في العصر النبوي » ، وهذا التدرج منه الدال على هذا المعنى مخرج في « صحيح مسلم » من طريقين :
الأول : عن أبي الطفيل قال : « سئل علي : أخصم رسول الله ﷺ بشيء ؟ فقال : ما أخصنا رسول الله ﷺ بشيء لم يعم به الناس كافة إلا ما كان في قراب سيفي هذا ، فأخرج صحيفة مكتوب فيها : لعن الله من ذبح لعن الله ، لعن الله » .
أخرجه في « الأضاحي » .

الأخرى : عن إبراهيم التيمي عن أبيه قال :

« خطبنا علي بن أبي طالب فقال : من زعم أن عنده شيئاً نقرأه إلا كتاب الله وهذه الصحيفة (قال : وصحيفة معلقة في قراب سيفه) فقد كذب فيها أئمان الأبل ، وأشياء من الجراحات ، وفيها قال النبي ﷺ : المدينة حرم ما بين غيري إلى ثور ، فمن أحدث فيها حدثاً . . الحديث

أخرجه في «العتق» وهو عند البخاري أيضاً في «الفرائض» لكن ليس فيه ذكر القرباب إلا أن موضع الشاهد منه موجود عنده أيضاً .

الحديث السابع : (ص ٦٤)

« عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : مثل المؤمن الذي يقرأ القرآن مثل الأترجة . . . ومثل المؤمن الذي لا يقرأ القرآن مثل التمرة . . . ومثل الفاجر الذي يقرأ القرآن كمثل الرياح . . . ومثل الفاجر الذي لا يقرأ القرآن كمثل الحنظلة . . . ومثل جليس الصالح كمثل صاحب المسك . . . ومثل جليس الفاجر كمثل صاحب الكبر . . . »

أخرجه أبو داود «

قلت : هذا في «الصحيحين» من حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه مفرداً ، فالأمثلة الأربعة المتعلقة بقراءة القرآن ، في حديث عند البخاري في «الأطعمة» و «فضائل القرآن» و «التوحيد» ، وعند مسلم في «المسافرين» كلاهما من طريق قتادة قال : حدثنا أنس عن أبي موسى فكانه سقط من رواية أبي داود ذكر أبي موسى ، فانه عنده من هذا الوجه : قتاده عن أنس . وأخرجه في رواية أخرى مثل رواية الشيخين .

والمثلان الآخران في حديث آخر ، ومن طريق أخرى عن أبي موسى .

أخرجه البخاري في «البيوع» و «الدبايح» ، ومسلم في «البر والصلة» .

الحديث الثامن : (ص ٦٩)

« عن بريدة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال :

من قال حين يصبح أو حين يمسي : اللهم أنت ربي لا إله إلا أنت خلقتني ... دخل الجنة . أخرجه أبو داود .

قلت : هذا في « صحيح البخاري » من حديث شداد بن أوس مرفوعاً به وزاد في أول الدعاء : « سيد الاستغفار : اللهم ... » فلو آثره المصنف لكان أصاب مرتين : الأولى لأنه أصبح ، والأخرى لأن فيه الزيادة !

٥ - عزوه الحديث إلى غير مخرجه ، وإلى من غيره أولى بالعزومنه من غير السنة ، وإلى غير صحابه ، وضحه إليه زيادة من مصدر غير موثق .

فهذه أربعة مؤاخذات :

فمثال الأولى : (ص ٢٢) : « عن عائشة رضي الله عنها قالت : ما رأيت أحداً أشبه سمناً ودلاً وهدياً برسول الله ﷺ في قيامه وقعوده من فاطمة بنت رسول الله ﷺ ، قالت : وكانت إذا دخلت على النبي ﷺ قام إليها فقبلها وأجلسها في مجلسه ، وكان النبي ﷺ إذا دخل عليها قامت من مجلسها ، وقبلته ، وأجلسته في مجلسها ، فلما مرض النبي ﷺ دخلت فاطمة فأكبت عليه ، وقبلته ، ثم رفعت رأسها ، فبكت ثم أكبت عليه ، ثم رفعت رأسها ، فضحكت ، فقلت : إن كنت لأظن هذه من أعقل نساءنا ، فإذا هي من النساء ، فلما توفي رسول الله ﷺ قلت لها : رأيت حين أكبيت على رسول الله ﷺ ، فرفعت رأسك فبكيت ، ثم أكبيت عليه ، فرفعت رأسك فضحكت ، ما حملك على ذلك ؟ قالت : إني إذن لبيذرة ، أخبرني أنه ميت من وجهه هذا ، فبكيت ، ثم أخبرني أني

أمرع أهله لحوقاً به ، فذاك حين ضحكت . أخرجه البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي .

قلت : هذا الحديث لا يصح عزوه إلا للترمذي وحده فهو الذي أخرجه بهذا التمام في « المناقب » وقال : « حديث حسن غريب » ، وأما أبو داود فإنه أخرجه منه قصة القيام والتقبيل فقط ، وهذا ما لم يخرج به الشيخان أصلاً ، وإنما أخرجا بإسناد آخر أخره في بكاء فاطمة وضحكها عليها السلام .
وهو مثقال آخر حديث عزاء لآبي داود ولا أصل له عنده ثم هو ضيف جداً ، تقدم في الفصل الأول (الحديث الثالث والعشرون)
ومثال ثالث ، وهو قوله (ص ٤٤) :

« عن عائشة رضي الله عنها أن فتاة دخلت عليها فقالت : إن أبي زوجني من ابن أخيه ليوقع خبيسته ، وأنا كارهة ، قالت اجلسي حتى يأتي رسول الله ﷺ ، فجاء رسول الله ﷺ ، فأخبرته ، فأرسل إلى أبيها ، فدهاه فجعل الأمر إليها ، فقالت : يا رسول الله قد أجزت ما صنع أبي ، ولكن أردت أن أعلم النساء أن ليس للآباء من الأمر شيء . أخرجه النسائي . »

قلت : الحديث عند النسائي في « كتاب النكاح » (٧٨/٢) بهذا اللفظ إلا الجملة الأخيرة منه فإنها بلفظ :

« ولكن أردت أن أعلم أن للنساء من الأمر شيء » .

وإنما أخرجه بلفظ الكتاب أحمد (١٣٦/٦) والدارقطني (٣٨٦) وكذا

ابن ماجه (١٨٧٤) ، إلا أنه جعله من حديث بريدة

وأخرجه بلفظ النسائي الدارقطني (٣٨٦) والبيهقي (١١٨/٧) وزاد

في آخره :

« أم لا ؟ »

ثم الحديث ضعيف الاسناد ، لأنه من رواية كهمس بن الحسن عن عبد الله بن بريدة عن عائشة .

قال الدارقطني والبيهقي عقبه :

« وهذا مرسل ، ابن بريدة لم يسمع من عائشة رضي الله عنها »
وكل الرواة عن كهمس قالوا : عن عبد الله بن بريدة عن عائشة ، سوى وكيع فقال : عن ابن بريدة عن أبيه قال : فذكره
أخرجه ابن ماجه قال : حدثنا هناد بن السري ثنا وكيع به .
وهذا خطأ من هناد فقد قال الامام أحمد : ثنا وكيع ثنا كهمس عن عبد الله بن بريدة عن عائشة .
وهذا هو الصواب : أن الحديث عن عائشة لموافقة هذه الرواية عن وكيع لرواية الجماعة عن كهمس .

ومثال المؤاخذه الثانية : (ص ١٦)

« عن معاذ بن جبل رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : من أعطى زكاة ماله مؤثجراً فله أجرها ، ومن منعها فانا آخذوها وشرط ماله ، عزيمة من عزمات ربنا ، ليس لآل محمد منها شيء . أخرجه رزين » .
قلت : هو رزين بن معاوية أبو الحسن العبدري الاندلسي المرقطي المتوفى سنة (٥٣٥هـ) صنف « تجريد الصغاح والسنن » وهو المراد عند نسبة الحديث إليه ، وهو غير معروف اليوم ، وإنما يعزوه إليه المصنف وغيره بواسطة كتاب آخر ، مثل « جامع الأصول » لابن الأثير و « المشكاة » وغيره .
ويبدو مما ينقل العلماء عنه أنه وقع في كتابه كثير من الأحاديث والزيادة في المتن مما لا أصل له عند أحد من أئمة الحديث فضلاً عن الكتب الستة ، من ذلك حديث صلاة الرغائب ، ومنها حديث آخر في فضل الفقيه ، بينت وضعه في تعليقي على « المشكاة » (٢٥١/٨٤/١) فراجع إن شئت .

من أجل ذلك فلا غناء ولا فائدة من عزو الحديث إلى رزين ،
لا سيما إذا كان الحديث المنسوب إليه هو في بعض الأصول الستة ، كهذا
الحديث ، فقد أخرجه أبو داود والنسائي وكذا الدارمي والحاكم وأحمد
وغيرهم من حديث بهز بن حكيم عن أبيه عن جده معاوية بن حيدة .
وإسناده حسن ، وصححه الحاكم والذهبي . وجعله من حديث معاذ بن
جبل وهم من المصنف أو رزين .

وهذا يصلح مثالا آخر من الأمثلة الكثيرة على أن المصنف لم يجمع هذه
الأحاديث من الكتب الستة ، بل من غيرها من التي تنقل عنها .

ومثال المؤاخذه الثالثة وهو عزو الحديث إلى غير صحابيه ، فهو قوله :
« عن أنس بن مالك رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : ما من أحد
يسلم علي إلا رد الله تبارك وتعالى علي روعي حتى أورد عليه السلام .
أخرجه أبو داود » .

قلت وهذا عند أبي داود في آخر كتاب « الحج » من حديث أبي
هريرة ، لا من حديث أنس ! ولا أصل له عنه فيما نعلم ، وفي ثبوت
الحديث خلاف ، والراجح عندنا أنه حسن الإسناد . والله اعلم .

ومثال المؤاخذه الرابعة قوله (ص ٥٠) :

« عن بريدة رضي الله عنه قال : « خرج رسول الله ﷺ في بعض
مغازيه فلما انصرف جاءت جويرية سوداء ، فقالت : إني كنت نذرت
إن ردك الله سالماً أت أضرب بين يديك بالدف وأنفني ، فقال لها
إن كنت نذرت فاضربي وإلا فلا ، فقالت : نذرت : وجعلت تضرب
(زاد رزين : و تقول :

طلع البدر علينا من ثنيات الوداع
وجب الشكر علينا ما دعا لله داع

ثم اتفقا (فدخل أبو بكر وهي تضرب . . . » . أخرجه الترمذي .
قلت : وهذه الزيادة تفرد رزين بذكرها في هذا الحديث ، ولا أصل
لها في شيء من طرق الحديث فيما نعلم ، فقد أخرجه بدونها الترمذي
كما علمت ، وكذلك أخرجها أحمد وغيره عن بريدة بإسناد جيد ، وله
شاهد من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده دون هذه الزيادة
ودون ما بعدها . أخرجه أبو داود وقد ذكره المصنف بعد هذا .
وقد عرفت شيئا من حال رزين في مثال المؤاخذه الثانية .
نعم رويت هذه الزيادة في حديث آخر ، لا علاقة لها بهذه
القصة بلفظ :

« لما قدم رسول الله ﷺ المدينة جعل النساء والصبيان والولدان
يقطن : طلع البدر علينا . . . » . رواه أبو الحسن الحلبي في « الفوائد »
(٢/٥٩) . إلا أن إسناده معضل لا يصح ، وفي معناه نظر ، وليس هذا
محل بيان ذلك ، وإنما هو في سلسلة الأحاديث الضعيفة « رقم (٥٩٠)
وسينشر في مجلة « التمدن الإسلامي » في بعض أعداد السنة الآتية إن
شاء الله تعالى . فمن العجائب أن يستدل به بعض المشايخ على إباحة
الدف في مجالس الذكر^(١) مع أنه ليس فيه ذكر للدف أصلا ولا هو
في الذكر ، وإنما هو في اللهو المباح ، هذا لو صح الحديث !
٥ - ترجمته للحديث بما لا يدل عليه .

أولاً - قال (ص ٧) : « الصحابة خيرة الله من الناس » .
ثم ذكر حديث « خير الناس قرني » . . .
وأقول الحديث اخص من الدعوى ، والترجمة أم ، حتى ليدخل
فيها الأنبياء فانهم من الناس . فهل الصحابة أفضل منهم عند المصنف أم
هو العبي والتصور في التعبير ؟ !

(١) انظر الكتاب السمي « ردود على أباطيل » (ص ٥٥ - ٥٦ و ٧١ - ٧٢) .

ثانياً - قال (ص ٨) : « الأجرة على التعليم » .

ثم ذكر حديث « إن أحق ما أخذتم عليه أجرأ كتاب الله » .
قلت : الصواب في الحديث أنه في أخذ الأجر على الرقية بالقرآن
كما ذهب الى ذلك الحنفية ، لا على تلاوته ، ولا على تعليمه ،
وذلك لأمرين :

الأول : أن النبي ﷺ قال الحديث بمناسبة الرهط الذين أخذوا
شاة على الرقية ثم كرهوا ذلك فقال لهم عليه السلام هذا الحديث .
ولو أن المصنف ساق الحديث كما ورد في سببه لكان أصاب .
فاستدرك ذلك عليه فأقول :

قال ابن عباس : إن نفرأ من أصحاب النبي ﷺ مروا بماء فيهم
لديغ أو سليم ، فعرض لهم رجل من أهل الماء . فقال : هل فيكم من
راق ؟ إن في الماء رجلاً لديغاً أو سليماً ، فانطلق رجل منهم ، فقرأ
بفاتحة الكتاب على شاه فبرأ ، فبعاء بالشاء إلى أصحابه ، فكروهوا ذلك ،
وقالوا : أخذت على كتاب الله أجرأ ، حق قدموا المدينة ، فقالوا :
يا رسول الله أخذ على كتاب الله أجرأ ، فقال رسول الله ﷺ : إن
أحق . الحديث .

والآخر : أن هناك أحاديث عديدة صحيحة تنافي ما ترجم به
المصنف للحديث ، فإن لم يحمل على الرقية تعارض مع تلك الأحاديث
وهذا مما لا يجوز عند أهل العلم ، وقد جمعت طائفة طيبة من هذه الأحاديث
وخرجتها في « سلسلة الأحاديث الصحيحة » بوقم (٢٥٦ - ٢٦٠) فأجتزئ به
هنا بذكر اثنين منها مع الإيجاز في التخريج فأقول :

الأول : عن أبي الدرداء أن رسول الله ﷺ قال :
« من أخذ على تعليم القرآن قوساً ، قلده الله قوساً من نار يوم القيامة » .

أخرجه أبو محمد المحلدي في « الفوائد » والبيهقي بسند جيد كما قال ابن الترمكاني .

الحديث الثاني : عن عبد الرحمن بن شبل الأنصاري قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « افروا القرآن ، ولا تأكلوا به ، ولا تستكثروا به ولا تحفوا عنه ، ولا تغفلوا فيه » .

أخرجه أحمد والطحاوي وغيرهما بسند قوي كما قال الحافظ في « الفتح » .

ثالثاً : قال (ص ١٢) : « الذنب المضاعف عقابه الموت »

ثم ذكر حديث البراء في ضرب عنق الذي عرس بامرأة أبيه .
والقول في هذا كالقول في المثال الأول فان التوجة أعم من الحديث ، وهي توم ان كل من ارتكب ذنباً مضاعفاً فعقابه الموت ، فقد صح مثلاً عن النبي ﷺ أنه قال : « لأن يزني الرجل بمشر نسوة ، أيسر عليه من أن يزني بامرأة جاره » . فهل يقول المصنف بان الزاني بحليلة جاره عقابه الموت ولو كان غير محصن ؟ !

ومثله :

رابعاً - قال (ص ١٧) : « ليس الحرام بدواء ، ولكنه داء »

ثم ذكر حديث الحر : « إنه ليس بدواء ولكنه داء » .
فهذا كما ترى خاص بالحر فلا يجوز تهديته الى سائر الأدوية المحرمة كالبنج مثلاً .

خامساً - قال (ص ٢٢) : « كان رسول الله ﷺ إذا دخلت عليه

فاطمة قام لها وقبلها » .

ثم ساق حديث عائشة أن فاطمة كانت اذا دخلت على النبي ﷺ قام إليها وقبلها وأجلسها في مجلسه ، وكان النبي ﷺ اذا دخل عليها ...
فذكره مثله وقد مضى بتمامه ص ٤٤ من رواية الترمذي .

قلت : فهذه الترجمة خطأ كما يظهر بأدنى تأمل ، ذلك لأن الحديث يقول : « قام إليها » ، ولم يقل « قام لها » كما في الترجمة ، والقيام الى الشخص معناه الذهاب عنده والانتفاء إليه ، بخلاف « القيام له » فهذا لا يستلزم سوى القيام ، ورواية أبي داود أصرح في الدلالة على هذا المعنى ، ولفظها :

« كانت إذا دخلت عليه قام إليها ، فأخذ بيدها ، وقبلها ، وأجلسها في مجلسه ، وكان إذا دخل عليها قامت إليه ، فأخذت بيده فقبلته ، وأجلسته في مجلسها » .

فهذا صريح في أن القيام منه ﷺ إليها ، إنما هو الذهاب إليها لاستقبالها ، بدليل أخذه بيدها ، وتقيله إياها رضي الله عنها ، والقيام للاستقبال مشروع لا نزاع فيه لهذا الحديث وغيره مما في معناه ، بخلاف القيام الذي اعتاده الناس اليوم فأنه مكروه بدليل قول أنس رضي الله عنه « ما كان شخص أحب إليهم من رسول الله ﷺ ، وكانوا لا يقومون له ، لما يملكون من كراهيته لذلك » . رواه البخاري في « الأدب المفرد » بسند صحيح على شرط مسلم . فالذي كانت السيدة فاطمة تصنعه له ﷺ وهو القيام إليه ﷺ ، هو غير الذي كان ﷺ يكرمه وهو القيام له ، كما هو ظاهر ، فلا اختلاف بين الحديثين ، والحمد لله .

وإذا عرف هذا تبين أنه لا اختلاف أيضاً بين حديث أنس هذا وبين قوله ﷺ في حديث البخاري : « قوموا الى سيدكم » ، لأنه ليس أمراً بالقيام المكروه ، بل هو أمر بالقيام الى السيد والذهاب إليه ، فهو مثل قيام فاطمة إليه ﷺ ، على أنه قد جاء التصريح بذلك في هذا الحديث في رواية ثابتة بلفظ « قوموا الى سيدكم فأنزلوه » . أنظر إن شئت الكلام عليه في « سلسلة الأحاديث الصحيحة » (رقم ٦٦) .

وخلاصة القول أن ترجمة المصنف للحديث بأن الرسول ﷺ كان إذا دخلت عليه فاطمة قام لها ، خطأ واضح ، نتج من عدم التأمل في النص وسياقه ، ومن عدم الانتباه للفرق بين « قام لفلان » و « قام الى فلان » في الأسلوب العربي ، ومن عدم استحضار الأحاديث الواردة في الباب التي تساعد الباحث على اجتناب مثل هذا الخطأ . والعصمة لله وعده .

سادساً - قال (ص ٢٤) : « استوفت النصوص كل حكم الى يوم القيامة » ثم ساق تحته حديث أبي سعيد الخدري قال : « صلى بنا رسول الله ﷺ يوماً صلاة العصر بنهار ، ثم قام خطيباً ، فلم يدع شيئاً يكون الى قيام الساعة إلا أخبرنا به ... » . وذكر أحاديث أخرى بمعناه .

قلت : لا أدري كيف يفهم المصنف من هذا الحديث ، وما في معناه هذا المعنى الواسع الشامل من مثل هذه الأحاديث وهي خاصة بأشراط الساعة وما يكون من الحوادث العظام الى يوم القيامة ، وهل يعقل أن يذكر النبي ﷺ جميع نصوص الشريعة المستوعبة لكل الأحكام في مجلس واحد مهما طال هذا المجلس ؟ وإذا قيل بإمكان ذلك على سبيل خرق المادة له ﷺ ، فهل يمكن لعقل بشري أن يستوعب ذلك كله ويحيط به ؟

سابعاً - قال (ص ٢٧) « للعامل في الدولة زوجة وخادم ومسكن ... » ثم ذكر تحته حديث « من كان لنا عاملاً فليكتسب زوجة ، وإن لم يكن له خادم فليكتسب خادماً ... » .

قلت : الظاهر أن المصنف أراد بـ (العامل في الدولة) الموظف فيها أي موظف كان . و (العامل) بهذا المعنى بما لا نعرفه في اللغة ، وإقفا جاء فيها على ثلاثة معان :

الأول : الخليفة ، كما في الحديث « ما تركت بعد نفقة عيالي ، ومؤنة عاملي صدقة » ، قال في « النهاية » و « اللسان » :

« أراد به (عاملي) الخليفة بعده . »

الثاني : الذي يتولى أمور الرجل في ماله وملكه وعمله . ومنه قيل للذي يستخرج الزكاة : عامل . وهو المعنى في آية الصدقات (والعاملين عليها) . وهم الجباة .

الثالث : الوالي الذي ينصبه السلطان على بعض البلاد . جاء في « اللسان » : « واستعمل فلان إذا ولي عملاً من أعمال السلطان » .

والمراد من الحديث المعنى الثاني كما يبدو من تبويب أبي داود عليه بقوله « باب في أرزاق العمال » والأحاديث التي أوردها فيه كهذا الحديث . وحديث بريدة مرفوعاً بلفظ « من استعملناه على عمل ، فرزقناه رزقاً ، فما أخذ بعد ذلك فهو غلول » .

وعلى هذا المعنى جرى الإمام الخطابي في شرحه للحديث في كتابه « معالم السنن » (٢٠١/٤) ، فن شاء فليراجعه .

قلت : وكان في حديث بريدة الإشارة إلى السر في تخصيص هذا الحكم بالعمال الذين وظيفتهم جباية الصدقات من أصحابها ، ألا وهو إغناؤهم عما هم بحاجة إليه من الزوجة والخدام ، وإعانتهم على أداء ما بأيديهم من الأموال موفورة كاملة . والله أعلم .

ثامناً - ثم قال (ص ٥٥) : « ضرب الدف والغناء بين يدي رسول الله » .

ثم ذكر حديث بريدة الذي تكلمنا على الزيادة التي زادها رزين فيما تقدم (ص ٤٧) ، وفيه إذن الرسول ﷺ للمرأة التي كانت تذر إن رد الله نبيه سالماً أن تضرب بين يديه بالدف وتغني . فأذن ﷺ لها .

فمذا خاص بضرب الدف والغناء بهذه الحال التي ان تتكرر ا ، والترجمة أعم ، فيخشى أن يتشبث بها بعض ذوي الأهواء ، فيستدلون بها على الجواز مطلقاً فيضلون . وراجع « معالم السنن » (٣٨٢/٤) .

تسماً — قال (ص ٥٢) : « فضول الأموال حق للغير » .
وذكر تحته حديث « ليس لابن آدم حق في سوى هذه الخصال ... » .
وهو مع كونه حديثاً منكراً ضعيف الاسناد كما سبق بيانه (ص ٢٥) فلا يدل أن ما سوى الخصال المذكورة فيه من المال حق للغير تجب له ، قال القاضي .
« وأراد بالحق ما وجب له من الله من غير تبعه في الآخرة ولا سؤال عنه ، لأن هذه الخصال من الحقوق التي لا بد للنفس منها ، وما سواها فمن الخطوط المسؤل عنها » .

وإذا كان فضيلة الشيخ يرى ما ترجم به للحديث صواباً ، فهل قام هو نفسه بتحقيق هذا الحق للغير ؟

عاشراً — ثم قال (ص ٥٣) : « لا حق لأحدنا في فضل مال » .
ثم ذكر حديث أبي سعيد « بينما نحن في سفر إذا رجل على راحلة له ، قال فجعل يصرف بصره يميناً وشمالاً ، فقال رسول الله ﷺ : من كان معه فضل ظهر ، فليعد به على من لا ظهر له ، ومن كان له فضل زاد فليعد به على من لا زاد له ، وذكر من أصناف المال ما ذكره ، حتى رأينا أنه لا حق لأحد منا في فضل » . رواه مسلم وأبو داود .

قلت : هذا لا يدل على ما ترجم له ، بل هي أعم منه ، وإنما يدل على أنه لا حق له في فضل مال إذا كان هناك من هو في حاجة ملحة إليه ، فيجب حينئذ أن يخرج عن هذا الفضل إليه ، وهذا من حقوق المال التي تجب لعارض ، مثل قوله ﷺ : « فكروا العاني ، واطعموا الجائع » .

رواه البخاري . وليس معنى ذلك أنه لاحق لأحد في فضل مال مطلقاً ،
ولا تعارض ذلك مع النصوص القاطعة في عصمة المال ونحره على الغير
إلا بطيب نفس صاحبه . وكيف يكون كذلك وكبار الصحابة ماتوا
ولهم فضول أموال كثيرة ، كما هو معروف من حال عثمان وعبد الرحمن
ابن عوف وغيرهم من الصحابة رضي الله عنهم ، وقد أقرهم رسول الله ﷺ
على ذلك ، ولم يوجب عليهم الخروج منها !!

خادي عشر - قال (ص ٦٧) : « يقول العراق » .

وذكر نحوه حديث أبي هريرة من قوله ﷺ : « لا تقوم الساعة حتى
يحمر الفرات عن جبل من ذهب ، يقتتل عليه ، فيقتل من كل مائة تسعة
وتسعون ... » . البخاري ومسلم .

قلت : ليس في الحديث ذكر للبترول أصلاً لا تعريجاً ولا تلويحاً ،
ولعل الأستاذ المصنف لما رأى الناس اصطلمحوا اليوم على تسمية البترول
بـ (الذهب الأسود) عن له ان يفهم الحديث به ، متوهماً أنه بذلك
يقدم للناس برهاناً علمياً جديداً على عظمة الإسلام وإعجازه ! وغاب عنه أنه
لا يجوز في الشرع تفسير نصوصه بالمصطلحات الحادثة ، فلا يجوز مثلاً
تفسير قوله تعالى (كل ذلك كان سيئه عند ربك مكروهاً) أي غير محرم
لأنه تفسير بالاصطلاح ، ولا قوله ﷺ في حديث « سنة لعنهم الله ...
والتارك لسنتي » أي التارك للسنة التي هي دون الفرض كما كنت بينت
ذلك في كتابي « تحذير الساجد » (ص ٣٧ - ٣٨) .

على أن الاصطلاح المذكور لم يجر على تسميته البترول بـ (الذهب)
مطلقاً ، بل مقيداً بالأسود ، فلو جاز تفسير الحديث بالمصطلحات الحادثة

- وهذا باطل - لم يجوز هذا التفسير هنا لأن الذهب مطلق في الحديث ، والمطلق يجري على إطلاقه كما هي القاعدة عند العلماء .

ثم هل وقع ما أخبر به عليه السلام على هذا التأويل ، أي هل انتقل الناس عليه فقتل من كل مائة نسمة وتسعون ؟ فإن قيل : ليس من الضروري أن يكون وقع ، ولكنه سيقع قطعاً ، قلنا : نعم ، فلماذا إذن لا ندع الحديث كما يفهمه كل عربي لم يتأثر بالاصطلاحات الخاطئة ، ونقول إن ما أخبر به الرسول ﷺ سيقع قطعاً ، وبذلك نستغني عن مثل هذا التأويل الذي هو عين التعطيل للمعاني الحديثية الموافقة لأساليب الباطنية ! ومن الغريب إن المصنف أعاد هذه الترجمة بعد ثلاثة أحاديث ، وأورد تحتها

حديث أبي بن كعب بمعنى حديث أبي هريرة !

٦ - إيراد أحاديث لا يترتب على معرفتها اليوم كبير فائدة ، تحت العناوين الآتية : (ص ٢١) : « التبرك بآثار رسول الله ﷺ بأمره » وذكر فيه حديث علي بن أبي طالب وفيه أمره ﷺ له وأخبره أن يشربا من إماء مج فيه ﷺ وأن يفرغا على وجوههما . ثم قال : « تبرك الصحابة بآثار رسول الله ﷺ » ثم أورد فيه حديث طلق بن علي وفيه أنه ﷺ نوضاً وقمضاً ثم صبه في أدواة لهم . ثم أعاد الترجمة ذاتها وذكر تحتها حديثاً ثالثاً فيه تبرك أسماء بحببة رسول الله ﷺ . ثم أعاد الترجمة للمرة الرابعة وأورد فيه حديثاً في تبرك أم سلمة بشعر رسول الله ﷺ .

فما هو الفائدة من تكرار هذه العناوين والتراجم في الوقت الذي لا يمكن اليوم التبرك بآثاره ﷺ لعدم وجودها ؟ وما يفعلونه في بعض البلاد من التبرك في بعض المناسبات بشعرة محفوظة في زجاجة فهو شيء لا أصل له في الشرع ، ولا يثبت ذلك بطريق صحيح .

نعم إنما يستفيد من هذه التراجم بعض مشايخ الطرق كما سبق ذكره في المقدمة ، وأهل المصنف وضع هذه التراجم مساعدة منه لهم على استبعاد مريدتهم واخضاعهم لهم باسم التبرك بهم ! والله المستعان .

ثم قال (ص : ٢٣) تقبيل يد الرسول ورجليه ، !

ثم ساق حديثنا فيه أن يهوديين قبلوا يده ﷺ ورجله !

قلت : ومع أن الحديث في ثبوته نظر كما سبق بيانه في موضعه (ص ١٤) فهل يريد الشيخ من ذلك أن يشرع للناس أن يقبل المريد رجل شيخه أيضاً إعتاداً منه على فعل اليهوديين ؟ إن قيل : لكن الرسول ﷺ أقرهما على ذلك فيقال : أثبت العرش ثم انقش ، فالحديث لم يثبت كما ذكرنا ، ولو ثبت ، فليس يجوز قياس المسلم على اليهودي ، لأن العزة لله ولرسوله وللمؤمنين فلو أن أقر ﷺ اليهوديين على تقبيل رجله ، فلا يلزم منه إقرار المسلم على مثله لأنه عزيز وذالك ذليل صاغر ، فأبي قياس أفسد من هذا على وجه الأرض أن يقاس المسلم على الكافر ، والعزير على الذليل ؟ ولو جاز فلا يجوز لأي شيخ أن يقبس نفسه على الرسول ﷺ فيجيز لها ما جاز له ﷺ ! لأنه من باب قياس الحدادين على الملائكة ! أو هو على الأقل قياس مع الفارق !

ثم قال (ص ٤٢) : « عتق الجواري ثم الزواج بهن » .

وذكر تحته حديثاً صحيحاً .

ثم قال : « ليقبل المالك فتاه وفتاتي » .

وذكر تحته حديثاً صحيحاً .

ثم قال (ص ٤٩) : « من لطم بملوكا فكفارته عتقه » .

ثم ذكر تحته حديثاً صحيحاً .

ثم قال (ص ٥٦) : « الجهاد واجب مع كل ير وفاجر » .

وذكر تحته حديث « الجهاد واجب مع كل أمير . . »

قلت : ومع أن الحديث ضعيف الاسناد كما تقدم بيانه في محله
(ص ٢٤) فأين الجهاد اليوم - مع الأسف - حتى يذكر الطلاب بوجوب
الجهاد مع كل أمير ولو كان فاجراً ، أم المقصود من الترجمة الإشارة الى
أن الجهاد يجب مع كل أمير ، ولو كان هو الذي أمر نفسه بنفسه وكان فاجراً
يحكم بغير ما أنزل الله ، ويرى في حكمه الكفر البواح .

ثم أين الممالك والجواري التي أخذت بطريق مشروع حتى نطبق فيهن
تلك الأحاديث ؟ أم المراد بتلك التراجم المتكررة تبرير الاسترقاق الموجود
اليوم في بعض البلاد مما لا يسمح به الشرع الشريف ؟

وهذا آخر ما تيسر لنا ذكره والتنبيه عليه في هذه المجالة ، راجين
من الله تعالى أن ينفع بها المسلمين عامة ، والطلاب خاصة ، وأن يجعل
أعمالنا لوجهه خالصة ، ولهدي نبيه ﷺ موافقة . إنه خير مسؤول .

